مصرف عجمان ش.م.ع.

التقرير والبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تخضع البيانات المالية الموحدة المدققة لموافقة المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة واعتمادها من المساهمين بالجمعية العمومية السنوية.

مصرف عجمان ش.م.ع.

التقرير والبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

المحتويات	صفحات
تقرير مدقق الحسابات المستقل	١-٧
بيان المركز المالي الموحد	٨
بيان الدخل الموحد	٩
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحد	١٠
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	١١
بيان التدفقات النقدية الموحد	١٢
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	١٣-٦١

مصرف عجمان ش.م.ع.

تقرير أعضاء مجلس الإدارة

يسر أعضاء مجلس الإدارة تقديم تقريرهم والبيانات المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

التأسيس والمكاتب المسجلة

تأسيس مصرف عجمان ش.م.ع. كشركة مساهمة عامة. يُشار للمصرف وشركاته التابعة مجتمعين بـ"المجموعة". يقع المكتب المسجل للمصرف في بناية السند، منطقة مشرف، شارع الشيخ زايد، ص.ب ٧٧٧٠، عجمان، الإمارات العربية المتحدة، تم تأسيس المصرف بصورة قانونية في ١٧ أبريل ٢٠٠٨. تم تسجيل المصرف في هيئة الأوراق المالية والسلع بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠٠٨ وحصل على ترخيص من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للعمل كمركز رئيسي في ١٤ يونيو ٢٠٠٨. كما حصل المصرف في ١ ديسمبر ٢٠٠٨ على ترخيص فرع من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وبدأ عملياته في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٨. بالإضافة إلى المركز الرئيسي في عجمان، يعمل المصرف من خلال ثمانية فروع ومكتب واحد للدفع في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الأنشطة الرئيسية

تتمثل الأنشطة الرئيسية للمجموعة في الأنشطة المصرفية والتمويلية والاستثمارية من خلال الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية المتعددة مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة والوكالة والصكوك والإجارة. ينفذ المصرف أنشطته وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وطبقاً لأحكام عقد التأسيس وبنود النظام الأساسي.

المركز المالي والنتائج

تم بيان المركز المالي ونتائج المجموعة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ضمن البيانات المالية الموحدة المرفقة.

توزيعات الأرباح

كما في تاريخ الموافقة على البيانات المالية الموحدة، تم تقديم اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيعات الأرباح إلى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة من أجل الحصول على موافقه عليه.

أعضاء مجلس الإدارة

يلي أعضاء مجلس إدارة المصرف للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

سمو الشيخ عمار بن حميد النعيمي – رئيس مجلس الإدارة
سمو الشيخ راشد بن حميد النعيمي – نائب رئيس مجلس الإدارة
سعادةالسيد/ محمد حسين الشعالي
الدكتور علي راشد عبد الله النعيمي
السيد/ علي بن عبد الله ألحمراني
السيد/ سالم راشد الخضر
السيد/ يوسف علي فاضل بن فاضل

مدققو الحسابات

دُققت البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ من قبل السادة/ ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)، وهم مؤهلون، وقد قاموا بتقديم أنفسهم لإعادة التعيين.

بأمر مجلس الإدارة

سمو الشيخ عمار بن حميد النعيمي – رئيس مجلس الإدارة
رئيس مجلس الإدارة
٢٦ يناير ٢٠١٧

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)
بناية ٣، المستوى ٦
إعمار سكوير
داون تاون دبي
ص.ب. ٤٢٥٤
دبي
الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٨٨٨٨ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١+
فاكس: ٨٨٩٩ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١+
www.deloitte.com/middleeast

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة المساهمين

مصرف عجمان ش.م.ع.

عجمان

الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة **لمصرف عجمان ش.م.ع.**("المصرف") **والشركات التابعة له**(معاً بـــ "المجموعة")، **عجمان، الإمارات العربية المتحدة**، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وبيان الدخل الموحد وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحد وبيان التغيـرات في حقوق الملكيةالموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تتضمن ملخصًا للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا ، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

اساس الـرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسـؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة *مسـؤوليات مدقق الحسـابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة* الواردة بتقريرنا. كما أننا مسـتقلون عن المجموعة وفق معايير السـلوك الدولية لمجلس المحاسـبين *قواعد السـلوك للمحاسـبين المهنين* (قواعد السـلوك للمحاسـبيين المهنين) ووفقا لمتطلبات السـلوك الأخرى ذات الصـلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة بدولة الإمارات العربية المتحدة. هذا، وقد التزمنا بمسـؤولياتنا الأخلاقية الأخرى لهذه المتطلبات وفقًا لقواعد السـلوك للمحاسبيين المهنين. ونعتقد بأن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

الأمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي لها الأهمية االكبرى حسب اجتهادنا المهني في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة عن الفترة الحالية. تم تناول تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل وفي تشكيل رأينا المتعلق بها، ونحن لا نعبر عن رأي منفصل بشأن تلك الأمور.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل(تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية

أمر التدقيق الرئيسي	كيفية تناول الأمر في تدقيقنا
انخفاض قيمةالموجودات التمويلية و الاستثمارية الإسلامية	
ركزنا على هذا المجال لأنه يتطلب من الإدارة والمكلفين بالحوكمة باتخاذ الأحكام الهامة، مثل تحديد الموجودات التمويلية و الاستثمارية الإسلامية التي هبطت قيمتها وتقييم دليل موضوعي على انخفاض القيمة وتقييم القيمة القابلة للاسترداد وقيمة الضمان. ونظراً لأهمية الموجودات التمويلية و الاستثمارية الإسلامية، بالصافي (تمثل ٧٧٪ من إجمالي الموجودات)وما يتصل بها من عدم التأكد في التقدير، فقد اعتبرنها هذه ضمن أمور التدقيق الرئيسية. وتمثل الأحكام التي تتعلق بتكوين المخصصات الجماعية أكثر الأحكام أهمية نظرًا لحساسيتها البالغة للتعديلات. إن الحكمين الأساسيين في تقييم تكوين المخصصات الجماعية هي قابلية التعثر في السداد ومهلة الطوارئ حيث أن الأولى هي التي تعتبر الحكم الأكثر أهمية بسبب محدودية المعلومات التاريخية التي يتم التقييم بدقة بناءً عليها. ان المخصصات الفردية للمجموعة أيضا موضوعية كنتيجة للأحكام المطلوبة والقدر المحدود نسبياً من البيانات المتاحة للتدفقات النقدية المستقبلية. وتخضع الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية للمراقبة الفردية ويتضمن تقييم تكوين المخصصات الفردية لمحافظ تلك الموجودات معرفة كل عميل. ويعتبر الحكم الأساسي للمخصصات الفردية لهذه المحافظ هي القيمة القابلة للاسترداد للضمان الأساسي. تقوم الإدارة بمراجعتها لنماذج أرصدة المخصصات لتعكس عوامل المخاطر التي لم تؤخذ بعين الاعتبار في النماذج. يتطلب ذلك حكم الادارة على ملاءمة تلك العوامل بما في ذلك قيمتها المقدرة. تقوم الإدارة بتطبيق التعديلات أو المراجعات أيضاً عندما تعتقد أن المعالم والحسابات المبنية على البيانات غير ملائمة سواء بسبب الاتجاهات الناشئة أو النماذج التي لم تتناول المخاطر في محفظة الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية. وكمثال على ذلك، رؤيتهم للتركزات الخاصة ببعض العملاء والتي تطبقها الإدارة بما يزيد عن ناتج نموذج انخفاض القيمة. وتتطلب هذا المراجعات للأحكام جوهرية.	اشتملت إجراءات التدقيق لدينا على تقييم الضوابط المتعلقة بالموافقة و تسجيل و مراقبة الموجودات التمويلية و الاستثمارية الإسلامية وتقييم المنهجيات والمدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في احتساب مخصصات انخفاض القيمة ككل مع تقييم ملاءمة مخصصات انخفاض القيمة المقيمة بشكل فردي للموجودات التمويلية و الاستثمارية الإسلامية . قمنا باختبار تصميم وفاعلية التشغيل للضوابط ذات الصلة لتحديد أي الموجودات التمويلية و الاستثمارية الإسلامية التي هبطت قيمتها والمخصصات لتلك الموجودات وهي تشتمل على فحص: ■ الضوابط المبنية على النظام والضوابط اليدوية التي تتعلق بالاعتراف بالقروض التي انخفضت قيمتها في الوقت المحدد. ■ الضوابط على نماذج احتساب انخفاض القيمة. ■ ضوابط الحوكمة مشتملة على مراجعة الاجتماعات الأساسية التي تشكل جزءاً من عملية الموافقة لمخصصات انخفاض قيمة الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية. قمنا باختبار عينة من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية لتقييم حالات انخفاض القيمة التي تم التعرف عليها في الوقت المحدد. بالإضافة لما سبق، ركزنا إيضًا على الحالات الفردية ذات التعرض الجوهري، وقمنا بفحص الفرضيات التي تحدد كمية الخسائر بما يتضمن التنبؤات للتدفقات النقدية المستقبلية وتقييم الضمان الأساسي وتقديرات الاسترداد عند التعثر. وجهنا اهتماماً خاصاً لمنهجيات انخفاض القيمة الجماعية مع التركيز بصفة خاصة على محافظ الشركات والأفراد سواء نظراً لحجمها النسبي أو الأثر المحتمل لتغيير المدخلات والافتراضات، كما ركزنا أيضاً على المحافظ التي ربما كانت أكثر حساسية للاتجاهات الاقتصادية الناشئة.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل(تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

تقييم الأدوات المالية	
تمثل الأوراق المالية المدرجة قيمة كبيرة في بيان المركز المالي الموحد وكذلك هي واحدة من المولدات الرئيسية لأداء المجموعة. تمثلت نسبة الأوراق المالية المدرجة ب ١١% من مجموع موجودات المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (انظر إلى إيضاح ١٢). ويرتبط بذلك مخاطر أن تكون الأسعار المدرجة للأوراق المالية المدرجة التي تحتفظ بها المجموعة قد لا تعكس قيمتها العادلة. تُقيم الأوراق المالية غير المدرجة باستخدام طرق تقييم متفق عليها من الإدارة وباستخدام مدخلات رئيسية لاحتساب التقييم والتي تعكس فيها الإدارة حكمها. هناك مخاطر لتطبيق منهجيات تقييم أو افتراضات غير ملائمة يترتب عليها خطأ مادي في تقييم الأوراق المالية غير المدرجة.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها فحص تصميم وفعالية عمل الضوابط ذات الصلة في عملية تقييم الأدوات المالية للمجموعة. لقد تم تقدير تقييم الأوراق المالية المدرجة من خلال فهم التصميم والتنفيذ للضوابط الرئيسية حول الأوراق المالية المدرجة وفحص التقييمات بشكل مباشر مع مصادر تسعير مستقلة. وفيما يتعلق بتقييم الأوراق المالية غير المدرجة، فقد تم فحصها بمراجعة و تحدي تقييمات الإدارة المتعلقة بكامل مجتمع الدراسة مع التركيز على ملائمة منهجيات وافتراضات التقييم المستخدمة ضمن عملية الاحتساب (أي توقعات التدفقات النقدية وتوقعات معدلات النمو ونسب الخصم المستخدمة).

النظم والضوابط التكنولوجية عند إعداد التقارير المالية	
قد يسفر الإخفاق في الحصول على نظم تكنولوجيا المعلومات المناسبة والضوابط المعمول بها عن عواقب لاستمرار الأعمال وعملية إعداد التقارير المالية.	اشتملت إجراءات المراجعة لدينا على ما يلي: ■ مراجعة نظم وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات الرئيسية بما في ذلك رسائل سويفت ونظام تحويل الأموال. ■ مراجعة الضوابط العامة للحاسب الآلي لأنظمة تكنولوجيا المعلومات الرئيسية. ■ تقييم البيئة الأمنية لتكنولوجيا المعلومات باستخدام المدققين المعتمدين لدينا في نظام تكنولوجيا المعلومات. ■ التركيز على فحص الضوابط الأساسية على نظم تكنولوجيا المعلومات الهامة ذات الصلة بالعمليات التجارية.

تقييم الاستثمارات العقارية	
قد تتأثر القيمة العادلة للاستثمارات العقارية وتقييمها العادل وتقييم انخفاض قيمتها بما يلي: ■ الاستعانة بمنهجية خاطئة لإجراء تقدير انخفاض القيمة؛ ■ الاستعانة بنماذج تقييم ونسب خصم وقيم و/أو افتراضات غير ملائمة غير واقعية وغير عملية؛ و ■ عدم الأخذ بعين الاعتبار زيادة العرض أو المنافسة مما أدى إلى انخفاض الإشغال أو قلة عوائد الإيجار، غير متضمنة التكاليف الإدارية أو التكاليف التي ترتبط مباشرة مع عقارات مدرة للدخل.و التقدير غير صحيح للتكلفة لاستكمال .	قمنا بمراجعة عمليات التقييم و الضوابط الداخلية المتعلقة بها، وكذلك أجرينا فحصًا على دقة نماذج التقييم وتقييم أية تقييمات خارجية مستقلة مع التأكد من ملاءمة الافتراضات المستخدمة في تلك التقييمات.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل(تتمة)

معلومات أخرى

إن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة هم المسؤولون عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من التقرير السنوي للمجموعة. لقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، كما أنه من المتوقع أن تكون المعلومات الأخرى المتبقية في التقرير السنوي متاحه لاطلاعنا عليها بعد ذلك التاريخ. لا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية الموحدة وتقريرنا بشأنها. إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتناول المعلومات الأخرى، ولا نعبر بأي شكل عن تأكيد أو استنتاج بشأنها.

تتمثل مسؤوليتنا بالنسبة لأعمال تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في الاطلاع على المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وفي سبيل ذلك نقوم بتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهريًا مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاءً جوهرية.

استنادًا إلى الأعمال التي قمنا بها بشأن هذه المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، إذا استنتجنا وجود أي أخطاء مادية في المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا الإفصاح عن ذلك.. ليس لدينا ما نُفصِح عنه في هذا الشأن.

وفي حال أن استنتجنا وجود أخطاء جوهرية على المعلومات الأخرى للتقرير السنوي للمجموعة عند اطلاعنا عليها، فإننا مطالبون بالإبلاغ عنها إلى المكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الادارة والمكلفين بالحوكمة في اعداد البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وللأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، وكذلك عن وضع نظام الرقابة الداخلية التي تجدها الادارة ضرورية لتمكنها من اعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح – متى كان ذلك ممكنًا – عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

تقع مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة على أعضاء مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمكلفين عن الحوكمة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل غايتنا بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائمًا أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الاخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من مستخدمين هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية،فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الحس المهني طوال فترة التدقيق. ونقوم كذلك :

- بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالاطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل(تتمة)

- باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الاحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والاحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على بيّنات تدقيق مناسبة بشأن المعلومات المالية للمجموعة وأعمالها من أجل إبداء رأي تدقيق حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن توجيه والإشراف على تنفيذ تدقيق المجموعة، كما نبقى المسؤولون عن تقريرنا بشكل منفرد.

إننا نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم باطلاع المكلفين بالحوكمة على بيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيرًا معقولًا على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسبًا.

من الأمور التي يتم التواصل بها مع مجلس لجنة التدقيق و الامتثال للمجموعة، تلك الأمور التي تعتبر الأكثر أهمية بالنسبة لتدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي لذلك قد إعتبرت أمور تدقيق رئيسية. نقوم ببيان تلك الأمور في تقريرنا ما لم يكن ذلك محظورا بموجب قانون أو نظام يمنع الكشف العلني عن تلك الأمور أو عندما، وفي حالات نادرة للغاية، إذا ما قررنا أنه لا ينبغي إثارة الأمر في تقريرنا في حال كانت الآثار السلبية لذلك ربما تفوق المنافع العامة المتوخاة من الإفصاح عن الأمر.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، نفيد بما يلي:

(١) أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛

(٢) تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من جميع جوانبها الجوهرية، بما يتطابق مع الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥.

(٣) أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية نظامية؛

(٤) أن المعلومات الواردة بتقرير أعضاء مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر المحاسبية للمجموعة؛

(٥) يبين الإيضاح رقم ١٢ حول البيانات الماليةالموحدة استثمارات المجموعة في أدوات الملكية خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر٢٠١٦؛

(٦) يفصح الإيضاح رقم ٢٩ حول البيانات المالية الموحدة أهم معاملات الأطراف ذات العلاقة بالمجموعة والشروط والأحكام التي بموجبها تم إبرام تلك المعاملات ومبادئ إدارة تضارب المصالح؛

(٧) أنه، وفقًا للمعلومات التي توافرت لنا، لم يأتينا ما يدعونا للاعتقاد بأن البنك قد ارتكبت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر٢٠١٦أي مخالفات للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ و للنظام الأساسي للبنك مما يؤثر جوهريًا على أنشطتها أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ؛

(٨) يبين الإيضاح رقم ٣٤حول البيانات المالية الموحدة المساهمات الاجتماعية للمجموعة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

وعلاوة على ما سبق، نود الإفادة أنه، عملًا بقانون دولة الإمارات العربية المتحدة الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠، وتعديلاته، أننا قد حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

موسى الرمحي

رقم القيد بسجل مدققي الحسابات ٨٧٢

٢٦ يناير ٢٠١٧

دبي

الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	إيضاحات	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	٩	٦٠٨,٩٧٦	١,٥٤١,٧٣٦
مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى	١٠	٣٣٤,٧٤٧	٢٥١,٦٣٤
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، بالصافي	١١	١٢,٣٧٢,٥٣٥	١١,١٣٠,٧٨٥
استثمارات في أوراق مالية	١٢	١,٨٥٢,٤٥٣	٨٨١,٦٠٩
استثمارات عقارية	١٣	٣٢٢,٣٩٨	٧٨,٠٠٠
ممتلكات ومعدات	١٤	١٤٠,٦٣٧	١٤٠,٤٧١
موجودات أخرى	١٥	٣٦٩,٨٣٠	٢٩٧,٤١٣
مجموع الموجودات		١٦,٠٠١,٥٧٦	١٤,٣٢١,٦٤٨
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
الودائع الإسلامية للعملاء	١٦	١١,٠٩٧,٨٩٦	١١,٠١٢,١٢٦
مطلوب للمصارف ولمؤسسات مالية أخرى	١٧	٢,٥٤٢,٤٧٢	١,٨١٧,٨٨٨
مطلوبات أخرى	١٨	٣٤٩,٧٧٧	٢٦٠,٧٨٥
مجموع المطلوبات		١٣,٩٩٠,١٤٥	١٣,٠٩٠,٧٩٩
حقوق الملكية			
رأس المال	١٩	١,٦٢٣,٥٠٠	١,٠٥٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	٢٠	٢١٤,٤٦٤	٢٦,٩١٠
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات		(٣٤,١١٩)	(١٩,٣٧٥)
أرباح مستبقاة		٢٠٧,٥٨٦	١٧٣,٣١٤
مجموع حقوق الملكية		٢,٠١١,٤٣١	١,٢٣٠,٨٤٩
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		١٦,٠٠١,٥٧٦	١٤,٣٢١,٦٤٨

سمو الشيخ عمار بن حميد النعيمي
رئيس مجلس الإدارة

محمد عبد الرحمن أميري
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	إيضاحات	٢٠١٦	٢٠١٥
		ألف درهم	ألف درهم
الإيرادات التشغيلية			
الإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	٢٢	٥٦٠,٧٨٢	٤٨٨,٢٨٩
الإيرادات من الاستثمارات في الأوراق المالية	٢٣	٨٣,٧٧٨	٣٠,٩٢٩
إيرادات الرسوم والعمولات وإيرادات أخرى	٢٤	١٣٢,٥٤٤	٧٩,٦٦٩
مجموع الإيرادات التشغيلية قبل حصة المودعين من الأرباح		٧٧٧,١٠٤	٥٩٨,٨٨٧
حصة المودعين من الأرباح		(٢٧١,٨٣٩)	(١٧٧,٢٦٩)
صافي الإيرادات التشغيلية		٥٠٥,٢٦٥	٤٢١,٦١٨
المصروفات			
تكاليف الموظفين	٢٥	(١٧٨,٦٧٦)	(١٦٣,٧٢٨)
المصروفات العمومية والإدارية	٢٦	(٥١,٤٠٢)	(٥٢,٧٤٨)
استهلاك ممتلكات ومعدات	١٤	(١٥,٠١٧)	(١٦,٨٨٢)
انخفاض القيمة المحمل للموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	١١	(١٣٢,٥٣٨)	(٦٠,٩٠٣)
انخفاض القيمة المحمل على الموجودات الأخرى		(٢,٠٨٧)	(٥,٢٨٢)
مجموع المصروفات		(٣٧٩,٧٢٠)	(٢٩٩,٥٤٣)
الربح للسنة		١٢٥,٥٤٥	١٢٢,٠٧٥
الأرباح للسهم (بالدرهم)	٢٧	٠,٠٨٥	٠,٠٩٨

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
الربح للسنة	١٢٥,٥٤٥	١٢٢,٠٧٥
(الخسارة) / الدخل الشامل الأخر:		
البنود التي قد يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:		
استثمارات متاحة للبيع		
ربح القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع	٢٧,٥٨٠	١٠,٣٤٠
تعديلات إعادة التصنيف بشأن استبعاد الموجودات المالية المتاحة للبيع خلال السنة	(٤٢,٣٢٤)	(٣,٣٠٨)
مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل الأخر للسنة	(١٤,٧٤٤)	٧,٠٣٢
مجموع الدخل الشامل للسنة	١١٠,٨٠١	١٢٩,١٠٧

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	رأس المال ألف درهم	احتياطي قانوني ألف درهم	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات ألف درهم	أرباح مستبقاة ألف درهم	المجموع ألف درهم
في ١ يناير ٢٠١٥	١,٠٠٠,٠٠٠	١٤,٧٠٢	(٢٦,٤٠٧)	١١٤,٨٧٣	١,١٠٣,١٦٨
الربح للسنة	-	-	-	١٢٢,٠٧٥	١٢٢,٠٧٥
الدخل الشامل الأخر	-	-	٧,٠٣٢	-	٧,٠٣٢
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	٧,٠٣٢	١٢٢,٠٧٥	١٢٩,١٠٧
تحويل إلى الاحتياطي القانوني	-	١٢,٢٠٨	-	(١٢,٢٠٨)	-
توزيعات أسهم (إيضاح ٢١)	٥٠,٠٠٠	-	-	(٥٠,٠٠٠)	-
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	-	-	-	(١,٤٢٦)	(١,٤٢٦)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	**١,٠٥٠,٠٠٠**	**٢٦,٩١٠**	**(١٩,٣٧٥)**	**١٧٣,٣١٤**	**١,٢٣٠,٨٤٩**
في ١ يناير ٢٠١٦	١,٠٥٠,٠٠٠	٢٦,٩١٠	(١٩,٣٧٥)	١٧٣,٣١٤	١,٢٣٠,٨٤٩
الربح للسنة	-	-	-	١٢٥,٥٤٥	١٢٥,٥٤٥
الخسارة الشاملة الأخرى	-	-	(١٤,٧٤٤)	-	(١٤,٧٤٤)
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	(١٤,٧٤٤)	١٢٥,٥٤٥	١١٠,٨٠١
تحويل إلى الاحتياطي القانوني	-	١٢,٥٥٤	-	(١٢,٥٥٤)	-
إصدار رأس المال (إيضاح ١٩)	٥٠٠,٠٠٠	١٧٥,٠٠٠	-	-	٦٧٥,٠٠٠
تكاليف إصدار رأس المال	-	-	-	(٢,٧١٩)	(٢,٧١٩)
توزيعات أرباح أسهم (إيضاح ٢١)	٧٣,٥٠٠	-	-	(٧٣,٥٠٠)	-
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة (إيضاح ٢١)	-	-	-	(٢,٥٠٠)	(٢,٥٠٠)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	**١,٦٢٣,٥٠٠**	**٢١٤,٤٦٤**	**(٣٤,١١٩)**	**٢٠٧,٥٨٦**	**٢,٠١١,٤٣١**

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	إيضاح	٢٠١٦	٢٠١٥
		ألف درهم	ألف درهم
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
الربح للسنة		١٢٥,٥٤٥	١٢٢,٠٧٥
تعديلات لـ:			
استهلاك ممتلكات و معدات		١٥,٠١٧	١٦,٨٨٢
أعباء انخفاض القيمة على الموجودات التمويلية والاستثمارية والإسلامية والذمم المدينة الأخرى		١٣٤,٦٢٥	٦٦,١٨٥
الإيرادات من استثمارات في أوراق مالية		(٤١,٤٥٤)	(٢٧,٦٢١)
ممتلكات ومعدات مشطوبة،		٩٦	١,٤٩٦
تعديلات القيمة العادلة للاستثمارات العقارية		(٥٠,٩٦١)	(٤,٩٨٥)
الربح المحقق من استبعاد أوراق مالية استثمارية		(٤٢,٣٢٤)	(٣,٣٠٨)
الربح من استبعاد ممتلكات ومعدات		(٢٣)	-
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		١٤٠,٥٢١	١٧٠,٧٢٤
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية			
الزيادة في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية		(١,٣٧٤,٢٨٨)	(٢,٦٥٥,٣٧٩)
الزيادة في مطلوب من مصارف و مؤسسات مالية أخرى		(٩١,٧٨٠)	(١٦٥,٢٦٣)
الزيادة في ودائع إلزامية لدى المصرف المركزي		(٣٧,٨٢٢)	(٧٨,٨٨٠)
الزيادة في الموجودات الأخرى		(٧٤,٥٠٤)	(٦١,٤٣٦)
الزيادة في الودائع الإسلامية للعملاء		٨٥,٧٧٠	٢,٥٠٣,٣٨٤
الزيادة في المطلوب لمصارف ومؤسسات مالية أخرى		٧٢٤,٥٨٤	٤٨٧,٩٤١
الزيادة / (النقص) في المطلوبات الأخرى		٨٨,٩٩٢	(٢٨,٦٤٦)
النقد (المستخدم في) / الناتج من العمليات		(٥٣٨,٥٢٧)	١٧٢,٤٤٥
دفع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		(٢,٥٠٠)	(١,٤٢٦)
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية		(٥٤١,٠٢٧)	١٧١,٠١٩
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
شراء استثمارات في أوراق مالية		(٣,٧٩٨,٧٣٥)	(٥٠٢,٦٩٨)
المتحصل من بيع استثمارات في أوراق مالية		٣,٣٥٢,٧٣٩	٣٣٤,٣٣٢
شراء ممتلكات ومعدات		(١٥,٢٧٩)	(١١٥,٠٠١)
المتحصل من استبعاد ممتلكات ومعدات		٢٣	-
إيرادات أرباح متحصلة من استثمارات في أوراق مالية		٤٢,٩١٥	٣,٣٠٨
إضافات إلى استثمارات عقارية		(١٩٣,٤٣٧)	(٢١,٠١٥)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(٦١١,٧٧٤)	(٣٠١,٠٧٤)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
إصدار رأس مال		٦٧٥,٠٠٠	-
تكاليف إصدار رأس مال		(٢,٧١٩)	-
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية		٦٧٢,٢٨١	-
صافي النقص في النقد وما يعادله		(٤٨٠,٥٢٠)	(١٣٠,٠٥٥)
النقد وما يعادله في بداية السنة		١,٤٢٨,٨٤٩	١,٥٥٨,٩٠٤
النقد وما يعادله في نهاية السنة	٢٨	٩٤٨,٣٢٩	١,٤٢٨,٨٤٩

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

١. معلومات عامة

تأسس مصرف عجمان ش.م.ع. ("المصرف" أو "المجموعة") كشركة مساهمة عامة، يُشار للمصرف وشركاته التابعة مجتمعين بـ"المجموعة". يقع المكتب المسجل للمصرف في بناية السند، منطقة مشرف، شارع الشيخ زايد، ص.ب ٧٧٧٠، عجمان، الإمارات العربية المتحدة، تم تأسيس المصرف قانونيًا في ١٧ أبريل ٢٠٠٨. تم تسجيل المصرف في هيئة الأوراق المالية والسلع بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠٠٨ وحصل على ترخيص من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للعمل كمركز رئيسي في ١٤ يونيو ٢٠٠٨. كما حصل المصرف في ١ ديسمبر ٢٠٠٨ على ترخيص فرع من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وبدأ عملياته في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٨.

بالإضافة إلى المركز الرئيسي في عجمان، يعمل المصرف من خلال ثمانية فروع ومكتب واحد للدفع في دولة الإمارات العربية المتحدة. تتضمن البيانات المالية الموحدة أنشطة كل من المركز الرئيسي للمصرف وفروعه.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للمصرف في الأنشطة المصرفية التمويلية والاستثمارية من خلال المنتجات التمويلية والاستثمارية الإسلامية المتعددة مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة والوكالة والصكوك والإجارة. ينفذ المصرف أنشطته وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وطبقاً لأحكام عقد التأسيس وبنود النظام الأساسي.

٢ تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

٢-١ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة بدون تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة

تم العمل بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية في هذه البيانات المالية الموحدة، وهي المعايير التي أصبحت سارية للفترات السنوية التي تبدأ اعتبارا من ١ يناير ٢٠١٦ أو بعد ذلك التاريخ. وعلى الرغم من أنه لم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة أي تأثير جوهري على المبالغ المعروضة للسنة الحالية أو السنوات السابقة، إلا أنه قد يؤثر على محاسبة المعاملات أو التعاقدات المستقبلية.

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٤ *الحسابات التنظيمية المؤجلة*.
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ *عرض البيانات المالية* والتي تتعلق بمبادرة الإفصاح.
- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١ *الترتيبات التعاقدية المشتركة* لبيان محاسبة الاستحواذ على الحصص في العمليات المشتركة.
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ *الممتلكات، الآلات والمعدات* والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٨ *الموجودات غير الملموسة*، وذلك بشأن إيضاح طرق الاستهلاك والإطفاء المقبولة.
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ *الممتلكات، الآلات والمعدات* والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٤١ *الأصول الزراعية، النباتات المثمرة*.
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧ *البيانات المالية المنفصلة* والمتعلقة بالمحاسبة للاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة اختياريا باستخدام طريقة حقوق الملكية في بيانات مالية منفصلة.
- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ *البيانات المالية الموحدة*، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٢ *الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى*، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ *الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة*، وذلك فيما يتعلق بتطبيق استثناء التوحيد على المنشآت الاستثمارية.
- التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠١٢ - ٢٠١٤ والتي تشمل تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٥ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ وعلى المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩ وعلى المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤.

٢. تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

٢-٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار وغير السارية بعد

لم تطبق المجموعة بعد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها ولم يسري العمل بها بعد:

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠١٤ – ٢٠١٦ بتعديل المعيارين الدوليين لإعداد التقارير المالية رقمي ١ و ١٢ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨	يسري العمل بالتعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٨ أو بعدها، بينما يسري العمل بالتعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٢ للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٧ أو بعدها
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ *ضرائب الدخل*، وهي تعديلات تتعلق بقيد موجودات الضرائب الآجلة للخسائر غير المحققة	١ يناير ٢٠١٧
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٧ *بيان التدفقات النقدية*، بحيث تقدم الإفصاحات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم التغيرات في المطلوبات الناتجة من الأنشطة التمويلية.	١ يناير ٢٠١٧
تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٢ *مقابل المعاملات بالعملات الأجنبية والسلف*	١ يناير ٢٠١٨
يتعلق هذا التفسير بالمعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية أو أي أجزاء من تلك المعاملات في حال: • وجود مقابل سائد بعملة أجنبية أو مسعر بها؛ • قيد المنشأة ي من موجودات الدفع المسبق أو مطلوبات الدخل الآجل المتعلقة بذلك المقابل في موعد يسبق قيد الأصل أو المطلوب أو الدخل ذات الصلة؛ و • أن كان أي من موجودات الدفع المسبق أو مطلوبات الدخل الآجل غير نقدي.	
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٢ الدفع *على أساس السهم*، وهي تعديلات تتعلق بتصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس السهم	١ يناير ٢٠١٨
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٤ عقود المتأمين: وذلك فيما يتعلق بالتواريخ المختلفة لسريان المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وكذلك المعيار الجديد القادم المتعلق بعقود التأمين.	١ يناير ٢٠١٨
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤٠ *الاستثمارات العقارية*: ترتبط تلك التعديلات بتعديل نص الفقرة رقم ٥٧ ليكون أنه لا يجوز للمنشأة تحويل أي عقار إلى استثمارات عقارية أو من استثمارات عقارية إلا بوجود دليل يشهد على تغير في استخدامه. ويقع التغير في استخدام العقار في حال استوفى العقار أو لم يستوف تعريف معنى الاستثمار العقاري. ولا يعتد بمجرد بتغيير الإدارة نيتها لاستخدام العقار في ذاته دليلًا على تغير استخدامه. وقد تم تعديل الفقرة لتنص على أن قائمة الأمثلة التي تضمنتها هي قائمة غير شاملة.	١ يناير ٢٠١٨
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ *الأدوات المالية: الإفصاحات*، وهي التعديلات بشأن الإفصاحات المتعلقة بالتطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.	عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقرير المالية رقم ٩ للمرة الأولى

٢. تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

٢-٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار وغير السارية بعد (تتمة)

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ *الأدوات المالية: إفصاحات* إضافية لمحاسبة التحوط (والتعديلات اللاحقة لها) الناتجة من مقدمة فصل محاسبة التحوط الواردة بالمعيار الدولي لإعداد التقرير المالية رقم ٩	عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقرير المالية رقم ٩ للمرة الأولى
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ *الأدوات المالية* (النسخ المعدلة في ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤)	١ يناير ٢٠١٨

يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الصادر في نوفمبر ٢٠٠٩ متطلبات جديدة حول الاعتراف بالموجودات المالية والإفصاح عنها. وكان المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ قد عُدل لاحقًا في أكتوبر ٢٠١٠ بحيث يتضمن متطلبات تتعلق بتصنيف المطلوبات المالية وقياسها وحول إلغاء الاعتراف. وعُدل كذلك في نوفمبر ٢٠١٣ ليتضمن المتطلبات الجديدة بشأن محاسبة التحوط العام. وفي يوليو ٢٠١٤، صدرت نسخة أخرى معدلة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ حيث كان الهدف الأساسي منه أن يشمل أ) متطلبات انخفاض القيمة للموجودات المالية، و ب) تعديلات محدودة على متطلبات التصنيف والقياس عن طريق تقديم إحدى فئات قياس "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر" على أدوات دين بعينها.

تتضمن نسخة نهائية من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والتي تشمل متطلبات محاسبة الأدوات المالية وتحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، تتضمن متطلبات تتعلق بالجوانب التالية:

- **القياس والاعتراف:** تُصنف الموجودات المالية بالإشارة إلى نمط الأعمال التي تنضوي تحتها تلك الموجودات المالية وخصائص تدفقاتها النقدية التعاقدية. ويقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في نسخته الصادرة في ٢٠١٤ فئة من فئات "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر" لأدوات دين معينة. ويتم تصنيف المطلوبات المالية وفق هذا المعيار بالطريقة ذاتها التي تُصنف بها ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ مع وجود بعض الاختلافات في المتطلبات التي يُعمل بها في قياس المخاطر الائتمانية الخاصة بأي منشأة.
- **انخفاض القيمة:** مع نسخة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الصادرة في ٢٠١٤ والتي تقدم نظام "خسارة ائتمانية متوقعة" لقياس انخفاض قيمة الموجودات المالية، فلم يعد من الضروري الاعتراف بأي واقعة ائتمانية تحدث قبل أي خسارة ائتمانية.
- **محاسبة التحوط:** يقدم المعيار نظام محاسبة تحوط جديد يهدف إلى توثيق مزيد من الصلة بالكيفية التي تكون عليها المنشآت التي تعمل في أنشطة إدارة المخاطر وقت التعرضات للمخاطر المالية وغير المالية.
- **إلغاء الاعتراف:** استمر العمل بمتطلبات إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية من المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٥ *الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء*	١ يناير ٢٠١٨

صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ في مايو ٢٠١٤، وقد أسس نظاماً شاملاً تستعين به المنشآت في محاسبة الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء، وبالتالي، فسيحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ محل الإرشادات السارية بشأن الاعتراف بالإيرادات بما في ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٨ *الإيرادات* ورقم ١١ *عقود الإنشاءات* وما يتصل بها من تفسيرات عندما يسري العمل بها.

٢. تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

٢-٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار وغير السارية بعد (تتمة)

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٥ *الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء* (تتمة) ويقوم المبدأ الأساسي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ على أنه يتعين على المنشأة قيد إيراداتها لتحديد تحويل السلع أو الخدمات المتفق عليها للعملاء بقيمة تعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه لقاء تلك السلع أو الخدمات. ويقدم المعيار على وجه الدقة طريقة لقيد الإيرادات قوامها خمس خطوات هي: ■ الخطوة ١: تحديد العقد (العقود) المبرمة مع العميل. ■ الخطوة ٢: تحديد تنفيذ الالتزامات التعاقدية. ■ الخطوة ٣: تحديد قيمة المعاملة. ■ الخطوة ٤: تخصيص قيمة المعاملة إلى تنفيذ الالتزامات التعاقدية. ■ الخطوة ٥: الاعتراف بالإيرادات عند (أو حين) تستوفي فيه المنشأة التزاماتها. وتقوم المنشأة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ في حال (أو متى) تم استيفاء أداء الالتزام، أي عندما تُحول السلع أو الخدمات التي تنطوي على تنفيذ التزام معين إلى العميل. لقد شهد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية مزيدًا من الإرشادات المستقبلية للتعامل مع سيناريوهات محددة. وعلاوة على ذلك، فيتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية القيام بإفصاحات موسعة.	
توضح التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ *الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء* ثلاثة جوانب للمعيار (تحديد تنفيذ الالتزامات واعتبارات الموكل ضد الوكيل والترخيص) وتقدم تلك التعديلات بعض الإعفاءات الانتقالية للعقود المعدلة والعقود المنجزة.	١ يناير ٢٠١٨
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ *عقود الإيجار*، حيث يتناول المعيار تفصيلات حول الكيفية التي سيقوم بها معد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالاعتراف بعقود الإيجار وقياسها وعرضها والإفصاح عنها. ويقدم المعيار نظام محاسبة واحد للمستأجر بحيث يتعين بموجبه على المستأجرين تسجيل موجودات ومطلوبات جميع عقود الإيجار مالم تكن عقود الإيجار تمتد لفترة ١٢ شهرًا أو أقل من ذلك أو مالم تكن قيمة الأصل المعني تقل عن ذلك. وفي ظلهذا المعيار، يستمر المؤجرون في تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تشغيلية أو تمويلية، مع بقاء منهج المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ بشأن محاسبة المؤجر على حاله إلى حد كبير بدون تغير عن سلفه المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧.	١ يناير ٢٠١٩
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ *البيانات المالية الموحدة*، وعلى المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ *الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة* (٢٠١١)، وذلك بشأن معالجة بيع الموجودات أو المساهمة بها من المستثمر إلى شركته الزميلة أو مشروعه المشترك.	أُرجئ تاريخ السريان لأجل غير مسمى

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات التي سيتم تطبيقها على البيانات المالية الموحدة للمجموعة عندما يسري العمل بها، كما تتوقع الشركة ألا يكون لتطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات أي تأثير جوهري على بياناتها المالية الموحدة في فترة التطبيق الأولي لها باستثناء المعيارين الدولين لإعداد التقارير المالية رقمي ٩ و ١٥.

وتتوقع الإدارة كذلك أن يتم تطبيق المعيارين الدولين لإعداد التقارير المالية رقمي ٩ و ١٥ في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للفترة السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٨، وتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ للفترة السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٩. وعلى الرغم من التأثير الملحوظ الذي قد يسفر عن تطبيق النسخة النهائية من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٩ على المبالغ المرصودة والإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بشأن موجوداتها ومطلوباتها وتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦، إلا أنه لا يمكن عملياً توفّر تقدير معقول عن تأثيرات تطبيق تلك المعايير حتى إجراء المجموعة مراجعة شاملة ومفصلة عليها.

٣. تعريفات

لقد تم استخدام المصطلحات التالية في البيانات المالية الموحدة مع معانيها المحددة:

المرابحة

هي عقد يبيع المجموعة("البائع") بموجبه أصل ما لأحد متعامليه ("المشتري") على أساس دفعات مؤجلة بعد قيام البائع بشراء الأصل وحيازته وقبضه بناءً على وعد المشتريبشراء الأصل فور تملك البائع لذلك الأصل بموجب شروط وأحكام مرابحة معينة.يتكون سعر بيع المرابحة من تكلفة الأصل وهامش ربح متفق عليه بشكل مسبق. يتم احتساب قيمة ربح المرابحة داخلياً على أساس زمني على مدار فترة العقد بناءً على أصل مبلغ التمويل غير المسدد. يتم سداد سعر بيع المرابحة من قبل المشتري للبائع على أقساط خلال المدةالمنصوص عليها في عقد المرابحة.

الوكالة

الوكالة هي اتفاقية بين طرفين، يكون أحد الطرفين هو الممول ("الموكل")، وهو الذي يقوم بتقديم مبلغ مالي محدد ("رأس مال الوكالة") إلى وكيل ("الوكيل")، وهو الذي يقوم باستثمار رأس مال الوكالة بطريقة تتفق مع الشريعة الإسلامية طبقاً لدراسة الجدوى / خطة الاستثمار التي يوفرها الوكيل للموكل. يستحق الوكيل أجراً محدداً ("أجر الوكالة") كمبلغ مقطوع أو نسبة مئوية من رأس مال الوكالة، على أنه قد يُمنح الوكيل أي مبالغ إضافية تزيد على نسبة الربح أو العوائد المتفق عليها كحافز على حسن الآداء. الأصل أن يتم توزيع ربح الوكالة عند إعلانها / توزيعها من قبل الوكيل. وعلى الرغم من ذلك، وحيث إن ربح الوكالة يتم تقديره دائماً بشكل موثوق، فيتم احتساب ربح الوكالة داخلياً على أساس زمني خلال مدة الوكالة بناءً على رأس مال الوكالة غير المسدد. ويتحمل الوكيل الخسارة في حالة التخلف عن السداد، أو الإهمال أو المخالفة لشروط وأحكام اتفاقية الوكالة، وإلا فإن الموكل هو من يتحمل الخسارة، شريطة تلقي الموكل دليلاً مقنعاً يفيد بأن تلك الخسارة قد وقعت بسبب يرجع إلى قوى قاهرة، وأن الوكيل لم يكن بوسعه التنبأ بتلك القوى القاهرة أو تفادي تبعاتها الضارة على الوكالة. وللمجموعة أن تعمل بصفة موكل أو وكيل، وفق ما يقتضي الأمر.

الاستصناع

هو عقد بيع بين طرفي العقد، بحيث يتعهد المصرف ("الصانع" أو "البائع") بموجبه بإنشاء أصل أو عقار محدد ("المصنوع") لأحد متعامليه ("المستصنع" أو "المشتري") وفقاً لمواصفات متفق عليها بشكل مسبق، على أن يتم التسليم خلال فترة متفق عليها مقابل ثمن محدد سلفاً، على أن يتضمن ذلك الثمن تكلفة الإنشاء وهامش ربح. ولا يقتصر إنجاز العمل، المتعهد به، على الصانع فحسب، بل من الممكن تنفيذ أعمال الإنشاء أو التطوير بالكامل، أو أي جزء منه، عن طريق طرف ثالث تحت إشراف ومسؤولية الصانع. وبموجب عقد الاستصناع، قد يلعب المصرف دور الصانع أو المستصنع.يتم احتساب ربح الاستصناع (الفارق بين ثمن بيع المصنوع للمتعامل وإجمالي تكلفة الاستصناع التي تكبدها المصرف) داخلياً على أساس زمني على مدار فترة العقد بناءً على أصل مبلغ التمويل غير المسدد.

المضاربة

المضاربة عقد بين طرفين، يكون أحدهما الممول ("رب المال") وهو الطرف الذي يقدم مبالغ مالية معينة ("رأس مال المضاربة") إلى الطرف الآخر ("المضارب")، وهو الطرف الذي يقوم على إثر ذلك باستثمار رأس مال المضاربة في أحد المشاريع التجارية أو الأنشطة بناءً على خبرته مقابل حصة محددة (متفق عليها مسبقًا) من الربح الناتج، إن وجد، على ألا يتدخل رب المال في إدارة نشاط المضاربة. الأصل أن يتم توزيع ربح المضاربة عند إعلانها / توزيعها من قبل المضارب. وعلى الرغم من ذلك، وحيث إن ربح المضاربة يتم تقديره دائماً بشكل موثوق، فيتم احتساب ربح المضاربة داخلياً على أساس زمني خلال مدة المضاربة بناءً على رأس مال المضاربة غير المسدد. ويتحمل المضارب الخسارة في حالة التخلف عن السداد، أو الإهمال أو المخالفة لشروط وأحكام عقد المضاربة، وإلا فإن رب المال هو من يتحمل الخسارة، شريطة تلقي رب المال دليلاً مقنعاً يفيد بأن تلك الخسارة قد وقعت بسبب يرجع إلى قوى قاهرة، وأن المضارب لم يكن بوسعه التنبأ بتلك القوى القاهرة أو تفادي تبعاتها الضارة على المضاربة.وبموجب عقد المضاربة، فقد تكون المجموعة مضارباً أو رب المال، بحسب الأحوال.

٣. تعريفات (تتمة)

المشاركة

هي اتفاقية بين المجموعةوأحد متعامليها، بحيث يساهم كلا الطرفين في رأس مال المشاركة ("رأس مال المشاركة")، ويجوز أن تكون المساهمة بالنقد أو بالعين وفق قيمته وقت إبرام عقد المشاركة. ويجوز أن يكون موضوع عقد المشاركة استثمار معين، قائم أو جديد، أو في ملكية ممتلكات معينة إما بصفة دائمة أو متناقصة تنتهي بحيازة المتعامل لكامل الملكية. يتم اقتسام الأرباح وفق نسبة توزيع الربح المتفق عليها سلفاً كما هو منصوص عليه في عقد المشاركة. الأصل أن يتم توزيع ربح المشاركة عند إعلانها / توزيعها من قبل الشريك المدير. وعلى الرغم من ذلك، وحيث إن ربح المشاركة يتم تقديره دائماً بشكل موثوق، يتم احتساب ربح المشاركة داخلياً على أساس زمني خلال مدة المشاركة بناءً على رأس مال المشاركة غير المسدد. ويتم تقاسم الخسارة، إن وجدت، بناءً على نسبة مساهمة كل من الشريكين في رأس المال، مع مراعاة أنه في حالة عدم إهمال الشريك المدير أو مخالفته لبنود عقد المشاركة أو تخلفه عن السداد، يجب أن يقدم للمجموعةدليلاً مقنعاً يفيد بأن تلك الخسارة قد وقعت بسبب يرجع إلى قوى قاهرة، وأن الشريك المدير لم يكن بوسعه التنبأ بتلك القوى القاهرة أو تفادي تبعاتها الضارة على المشاركة.

الإجارة

هي اتفاقيةتؤجر المجموعة ("المؤجر") بموجبها أصل ما لأحد متعامليه ("المستأجر") (بعد شراء أو اقتناء الأصل المعين، إما من بائع آخر أو من المتعامل نفسه وفقاً لطلب المتعامل وبناءً على وعده بالاستئجار)، مقابل دفعات أجرة محددة لمدة أو لمددإيجارية محددة، على أن يستحق الدفع على أساس أجرة ثابتة أو متغيرة.

اتفاقية الإجارة تحدد الأصل المستأجر وتنص على فترة الإجارة وأساس احتساب الأجرة ومواعيد سداد دفعات الأجرة، كما يتعهد المستأجر بموجب تلك الاتفاقية بتجديد الفترات الإيجارية وسداد مبالغ دفعات الأجرة ذات الصلة بما يتفق مع الجدول الزمني المحدد والصيغة المعمول بها على مدار فترةالإجارة.

ويحتفظ المؤجر بملكية الأصل طيلة مدة الإجارة، وفي نهاية مدة الإجارة بعد أن يقوم المستأجر بالوفاء بكافة الالتزامات الميرتية عليه بموجب اتفاقية الإجارة، يقوم المؤجر ببيع الأصل المؤجر للمستأجر بقيمة رمزية استناداً إلى تعهد بالبيع الذي قدمه المؤجر.

تُستحق دفعات الأجرة فور بدء عقد الإجارة وتستمر طيلةفترةالإجارة بناءً على دفعات الأجرة الثابتة غير المسددة (والتي تمثل غالباً تكلفة الأصل المؤجر).

الصكوك

هي شهادات ائتمان تمثل أصولاً متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

٤ أهم السياسات المحاسبية

(أ) بيان الإلتزام

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة المعمول بها.

(ب) أساس إعداد البيانات المالية

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء بعض الأدوات المالية والاستثمارات العقاريةالتي تم قياسها بالقيمة العادلةفي نهاية كل فترة تقرير، كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه.

تستند التكلفة التاريخية بشكل عام إلى القيمة العادلة للمقابل المدفوع مقابل الموجودات أو البضائع أو الخدمات.

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو أكان مقدراً بفضل أسلوب تقييم أخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أوالمطلوبات، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية الموحدة وفق تلك الأسس، وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (تتمة)

٤ أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ب) أساس إعداد البيانات المالية (تتمة)

إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى ١ أو ٢ أو ٣ بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

- مدخلات المستوى ١ وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدّلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛
- مدخلات المستوى ٢ وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى ١ والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
- مدخلات المستوى ٣ وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

تُعرض البيانات المالية الموحدة بالدرهم الإماراتي (الدرهم) وتُقرب كافة المبالغ الأخرى إلى أقرب ألف درهم، باستثناء ما يتم تحديده غير ذلك.

(ج) أسس توحيد البيانات المالية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية.

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للمصرف والمنشآت الخاضعة لسيطرة المصرف. تتحقق السيطرة عندما يكون للمصرف:

- السلطة على المنشأة المستثمرة،
- التعرض للعوائد المتغيرة، أو الحقوق في العوائد المتغيرة، من ارتباطها بالمنشأة المستثمرة، و
- السلطة على ممارسة السيطرة على المنشأة المستثمرَة للتأثير على قيمة عوائد المنشأة المستثمِرة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت تسيطر على المنشأة المستثمرَة أم لا إذا ما كانت الحقائق والظروف تشير إلى أن هناك تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الموضحة أعلاه.

عندما تقل حقوق تصويت المصرف في أي من المنشآت المستثمر بها عن أغلبية حقوق التصويت بها، فيكون للمصرف السلطة على تلك المنشأة المستثمر بها عندما تكون حقوق التصويت كافية لمنحها قدرة عملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة بالمنشأة المستثمرَة بشكل منفرد. تأخذ المجموعة بعين الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تقييم ما إذا كان للمجموعة حقوق التصويت في المنشأة المستثمرَة أم لا بشكل يكفي لمنحها السيطرة، ومن بين تلك الحقائق والظروف:

- حجم حقوق التصويت التي تحوزها المجموعة بالمقارنة مع حجم حقوق التصويت لحاملي حقوق التصويت الأخرين؛
- حقوق التصويت المحتملة للمجموعة وحاملي حقوق التصويت الأخرين والأطراف الأخرى؛
- الحقوق الناشئة من اليرتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- غيرها من الحقائق والظروف الإضافية التي تشير إلى أنه المجموعة لها، أو ليس لها، السلطة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة وقت الحاجة لاتخاذ قرارات، بما في ذلك أنماط التصويت والاجتماعات السابقة للمساهمين.

يبدأ توحيد أي من الشركات التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة، ويتوقف بفقد المجموعة للسيطرة على الشركة التابعة. وعلى وجه الخصوص، يتم تضمين الدخل والمصروفات المستحوذ عليه أو المستبعد خلال الفترة المالية لأي شركة تابعة في بيان الدخل الموحد من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة وحتى التاريخ الذي تتوقف فيه المجموعة عن السيطرة على الشركة التابعة.

تعزى الأرباح أو الخسائر وكافة مكونات الدخل الشامل الآخر إلى مالكي المجموعة وإلى الأطراف غير المسيطرةحتى إذا ما نتج عن ذلك تسجيل عجز في رصيد الأطراف غير المسيطرة.

يتم، عند الضرورة، إدخال تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة بغية تماشي سياساتها المالية مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (تتمة)

٤ أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ج) أسس توحيد البيانات المالية (تتمة)

تُلغى جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصاريف والتدفقات النقدية الداخلية المرتبطة بالمعاملات المتبادلة بين منشآت المجموعة بالكامل عند توحيد البيانات المالية.

يتم احتساب التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركات التابعة، والتي لا تؤدي إلى فقدان المجموعة للسيطرة على الشركات التابعة، كمعاملات ملكية. يتم تعديل القيم الدفترية لحصص المجموعة وحصص حقوق الأطراف غير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصصهم في الشركات التابعة. يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالفرق بين مبالغ تعديل حصص حقوق الأطراف غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع/مستحق الدفع أو المستلم/المدين، وتوزع على مساهمي الشركة الأم.

عندما يفقد المجموعة سيطرته على أحد الشركات التابعة، يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة في بيان الدخل الموحد ويحتسب كالفرق بين (١) إجمالي القيمة العادلة للمبلغ المقبوض والقيمة العادلة لأي ربح مستبقى و(٢) القيمة الدفترية السابقة للموجودات (ومن ضمنها الشهرة)، ومطلوبات الشركة التابعة وحصص أي من الأطراف غير المسيطرة. عندما تُدرج موجودات الشركة التابعة بقيم معاد تقييمها أو بقيم عادلة ويكون الربح او الخسارة المتراكمة قد تم الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل الموحد وتراكمت في حقوق الملكية، فيتم احتساب المبالغ المعترف بها سابقًا في بيان الدخل الشامل الموحد والمتراكمة في حقوق الملكية كما لو أن الشركة الأم قد قامت مباشرة باستبعاد الموجودات المعنية (أي قامت بإعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة أو حولتها مباشرة إلى الأرباح المستبقاة وفق ما هو محدد بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعمول بها).

(د) النقد وما يعادله

يتضمن النقد وما يعادله النقد في الصندوق وأرصدة غير مقيدة مودعة لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى والموجودات المالية عالية السيولة والتي تستحق أصليًا خلال فترة تقل عن ثلاثة أشهر أو أقل اعتبارًا من تاريخ الاستحواذ والتي هي عرضة لمخاطر غير هامة من حيث التغير في القيمة العادلة، والتي تُستخدم من قبل المصرف في إدارة التزاماته قصيرة الأجل.

يتم تسجيل النقد وما يعادله بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد.

يُدرج المطلوب من المصارف بالتكلفة بعد خصم أي مبالغ مشطوبة ومخصص انخفاض القيمة، إن وجد.

(و) الأدوات المالية

تسجل الموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح أي من منشآت المجموعة طرفاً في يرتيب تعاقدي خاص بالأداة.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة.، ويتم إضافة، تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها، حسب الضرورة، عند الاعتراف المبدئي.

الموجودات المالية

تصنف الموجودات المالية إلى:الفئات المحددة التالية: "استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق" و "استثمارات متاحة للبيع"، و"قروض وذمم مدينة". ويعتمد التصنيف على طبيعة وعرض الموجودات المالية حيث يتم تحديدها عند الاعتراف المبدئي.

طريقة الربح الفعلي

طريقة الربح الفعلي هي الطريقة التي يتم فيها احتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتوزيع إيراد الأرباح على الفترات التي تخصها. نسبة الربح الفعلي هي المعدّل الفعلي لخصم قيمة المبالغ النقدية المتوقع استلامها في المستقبل (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءًا مكملًا من معدل الربح الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط والخصومات الأخرى) عبر المدة المتوقعة لأداة الدين أو عبر فترة أقصر، حسب الاقتضاء، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

ويتم الاعتراف بالدخل على أساس الربح الفعلي لأدوات الدين.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (تتمة)

٤ أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(و) الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق

الموجودات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو محددة وتواريخ استحقاق محددة، يكون لدى المجموعة النية والقدرة على الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق. تقاس الاستثمارات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بعد الاعتراف المبدئي بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي؛ وذلك بعد طرح خسائر الانخفاض في القيمة.

متاحة للبيع

الموجوداتالمتاحة للبيع هي موجودات مالية غير مشتقة محددة كمتاحة للبيع ولا تُصنف كـ (أ) منتجات تمويل، أو (ب) استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، أو (ج) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الموجودات استثمارية وتمويلية إسلامية

إن الموجودات استثمارية وتمويلية إسلامية هي تلك الموجودات المالية غير مشتقة بدفعات ثابتة أو ممكن تحديدها التي لم تُدرج في أي سوق نشط. ويتم قياس القروض والذمم المدينة (بما في ذلك النقد وما يعادله وذمم التمويل الإسلامية المدينة والذمم المدينة الأخرى) بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي، بعد خصم أي انخفاض في القيمة.

وتقيد إيرادات الأرباح بتطبيق نسبة ربح فعلي، وذلك عدا ما يتعلق بالذمم المدينة قصيرة الأجل عندما يكون أثر الخصم غير جوهري.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

في نهاية كل فترة تقرير، يتم تقييم الموجودات المالية لتحري وجود مؤشرات على انخفاض قيمتها. يتم خفض قيمة الموجودات المالية عندما يكون هناك دليل موضوعي بأنه نتيجةً لحدث أو عدة أحداث كانت قد حدثت بعد الاعتراف المبدئي للأصل المالي تكون قد أثرت على التدفقات النقدية المستقبلية للموجودات المالية.

قد يتضمن الدليل الموضوعي للإنخفاض في القيمة ما يلي:

- صعوبة مالية كبيرة للمُصدر أو الطرف المقابل، أو
- الإخلال بالعقد، مثل التقصير أو التأخر في سداد مدفوعات الربح أو المدفوعات الرئيسية، أو
- أن يصبح من المحتمل أن يكون المقيرض سوف يُقدم على الإفلاس أو إعادة هيكلة مالية، أو
- اختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب صعوبات مالية.

وتمثل قيمة خسارة الانخفاض في القيمة المعرتف بها بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، الفارق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الربح الفعلي الأصلي للأصل المالي.

إنتدنى مبلغ خسارة الإنخفاض في قيمة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، في فترة لاحقة، وكان من الممكن أن يكون ذلك ذو صلة بشكل موضوعي بحدث وقع بعد الاعتراف بالإنخفاض في القيمة، يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة المعترف بها في السابق وذلك من خلال بيان الدخل الموحد إلى حد أن تكون القيمة الدفترية للموجودات المالية في تاريخ عكس الإنخفاض في القيمة لا تتجاوز التكلفة المطفأة في حالة عدم الاعتراف بانخفاض القيمة.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تلغي المجموعة الاعتراف بالموجودات المالية عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل أو عندما يتم تحويل الموجودات المالية وجميع المخاطر والمنافع الجوهرية من ملكية الموجودات إلى منشأة أخرى. إذا لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمنافع الجوهرية للملكية واستمر في السيطرة على الأصل المحول، تعترف المجموعة بأرباحها المستبقاة في الأصل إضافة إلى مسؤولية ذات صلة بالمبالغ التي قد يضطر لدفعها. إذا احتفظت المجموعة بالمخاطر والمنافع الجوهرية لملكية أي من الموجوات المالية المحولة، فإنه يستمر في الاعتراف بالأصل المالي وكذلك بالتسهيلات المضمونة للعائدات المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي بالكامل، يتم الاعتراف بالفارق بين القيمة الدفترية للأصل والمبلغ المقابل المستلمأو مستحق الاستلام والذمة المدينة والربح أو الخسارة المتراكمة التي تم قيدها في الدخل الشامل الأخر والمتراكم في حقوق الملكية، يتم الاعتراف بذلك في الربح أو الخسارة.

٤ أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(و) الأدوات المالية (تتمة)

المطلوبات المالية وأدوات الملكية

التصنيف كدين أو أدوات ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وأدوات الملكية التي تُصدرها المجموعة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لجوهر الترتيبات التعاقدية وتعريف المطلوبات المالية وأدوات الملكية.

أدوات الملكية

تعرّف أداة الملكية على أنها العقد الذي يثبت وجود ربح متبقي في الموجودات المالية للمنشأة بعد اقتطاع كافة المطلوبات المترتبة عليها. تسجل أدوات الملكية التي تصدرها المجموعة بقيمة صافي المبالغ المحصّلة بعد طرح صافي تكلفة الإصدار.

المطلوبات المالية

يتم تصنيف المطلوبات المالية كـ "مطلوبات مالية أخرى".

وتقاس المطلوبات المالية الأخرى (بما في ذلك المطلوبات الأخرى والمستحقات) لاحقًا بالتكلفة المطفأة وفق طريقة الربح الفعلي.

طريقة الربح الفعلي

طريقة الربح الفعلي هي الطريقة التي يتم فيها احتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتوزيع المصاريف على الفترات التي تخصها. نسبة الربح الفعلي هي المعدّل الفعلي لخصم قيمة المبالغ النقدية المتوقع استلامها في المستقبل (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءًا مكملًا من معدل الربح الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط والخصومات الأخرى) عبر المدة المتوقعة للأصل المالي أو عبر فترة أقصر (حسب الاقتضاء) إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تلغي المجموعة الاعتراف بالمطلوبات الماليةعندما يتم إعفاء المجموعة من التزاماتها أو إلغاء تلك الالتزامات أو انتهاء صلاحيتها فقط. يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم إلغاء الإعتراف بها والمقابل المدفوع أو مستحق الدفع في الأرباح أو الخسائر.

(ز) الممتلكات والمعدات

الاعتراف والقياس

يتم قياس بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة. وتشتمل التكلفة على المصروفات المنسوبة بصورة مباشرة للاستحواذ على الموجودات المعنية. تشتمل تكلفة الموجودات المنشأة ذاتياً على تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأي تكاليف أخرى منسوبة بصورة مباشرة إلى إيصال الموجودات إلى الحالة التشغيلية المناسبة للاستخدام المزمع لها، بالإضافة إلى تكاليف فك وإزالة بنود الممتلكات والمعدات وإعادة الموقع إلى حالته الأصلية.

عندما يكون لأجزاء أحد بنود الممتلكات والمعدات أعمار إنتاجية مختلفة، يتم احتسابها كبنود منفصلة (عناصر رئيسية) من الممتلكات والمعدات.

التكاليف اللاحقة

يتم الاعتراف بتكلفة استبدال جزء من أحد بنود الممتلكات والمعدات ضمن القيمة الدفترية لهذا البند إذا كان من المرجح أن تتدفق للمجموعة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتمثلة في هذا الجزء ويمكن قياس تكلفته بصورة موثوقة. ويتم الاعتراف بتكاليف الصيانة اليومية للممتلكات والمعدات ضمن بيان الدخل الموحد عند تكبدها.

الاستهلاك

يتم الاعتراف بالاستهلاك ضمن بيان الدخل الموحد على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل جزء من بنود الممتلكات والمعدات. يتم احتساب الاستهلاك للموجودات المستأجرة على مدى مدة عقد الإيجار أو أعمارها الإنتاجية، أيهما أقصر. لا يتم احتساب استهلاك على الأراضي.

٤ أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ز) الممتلكات والمعدات (تتمة)

الاستهلاك (تتمة)

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للفترة الحالية والفترة المقارنة:

	سنوات
تحسينات على العقارات المستأجرة	٧
أجهزة وبرامج كمبيوتر	٣ – ٧
أثاث مكتبي ومعدات	٥
سيارات	٥
مباني	٢٥

تتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية في تاريخ كل تقرير. ويتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعادات من خلال مقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية. ويتم إدراج الفروق في بيان الدخل الموحد.

يتم بيان الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة. عند الانتهاء من الإنجاز، يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز إلى فئة الموجودات المناسبة ويتم احتساب الاستهلاك عليها وفقاً للسياسات المحاسبية للمجموعة.

(ح) الاستثمارات العقارية

يتم الاحتفاظ بالإستثمارات العقارية للحصول على إيرادات إيجار و/أو زيادة في قيمتها. تشمل الإستثمارات العقارية تكلفة الشراء الأولي، تطويرات محولة من عقارات قيد التطوير، تكلفة التطويرات اللاحقة والتعديلات على القيمة العادلة. تدرج الإستثمارات العقارية بناءً على تقييم على القيمة العادلة لتلك الإستثمارات كما في نهاية فترة التقرير. تعرف القيمة العادلة بأنها الثمن الذي سيتم قبضه لبيع أحد الموجودات أو دفعه أصل ما ضمن معاملة منظمة بين أطراف متشاركة بالسوق في تاريخ القياس بغض النظر عما إذا كان هذا الثمن يمكن رصده رصداً مباشراً أو تقديره باستخدام أي من تقنيات التقييم الأخرى. يتم تحديد القيمة العادلة بشكل دوري من قبل مقيّمين مهنيين مستقلين. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغييرات في القيمة العادلة للعقارات الإستثمارية في بيان الدخل الموحد في الفترة التي يحدث فيها التغيير.

يتم تحميل جميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى على بيان الدخل الموحد خلال الفترة المالية التي تم فيها تكبد تلك المصاريف. وتقوم القيمة العادلة للاستثمارات العقارية على طبيعة وموقع وحالة الأصل المعني.

(ط) موجودات مستحوذ عليها لتسوية موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية

تستحوذ المجموعة من حين لأخر على عقارات وضمانات أخرى لتسوية موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية ، حيث يتم إدراج تلك العقارات والضمانات الأخرى بقيمة الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية القابلة للتحقيق والقيمة العادلة المتداولة لتلك الموجودات في تاريخ الاستحواذ، أيهما أقل. ويتم قيد الأرباح أو الخسائر من استبعاد والخسائر غير المحققة من إعادة التقييم في بيان الدخل الموحد.

(ي) ودائع العملاء الإسلامية والمطلوب للمصرف ومؤسسات مالية أخرى والمطلوبات الأخرى

تقيد ودائع العملاء الإسلامية والمطلوب للمصرف ومؤسسات مالية أخرى والمطلوبات الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

(ك) المخصصات والمطلوبات الطارئة

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزام حالي (قانوني أو استنتاجي) نتيجة حدث سابق ويكون من المحتمل أن يُطلب من المجموعة تسديد هذا الالتزام ويمكن تقدير تكلفة هذه المخصصات بشكل يعتمد عليه.

المبلغ المعترف به كمخصص هو أفضل تقدير لتسوية الالتزام الجاري في تاريخ التقرير مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والشكوك المحيطة بالالتزام. حيث تقاس المخصصات باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية هذا الالتزام، ومن ثم فإن القيمة الدفترية هي القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

٤. أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ك) المخصصات والمطلوبات الطارئة (تتمة)

عندما يكون من المتوقع إسترداد جميع أو بعض المنافع الإقتصادية اللازمة لتسوية أحد المخصصاتمن طرف ثالث، يتم إدراج الذمة كأصل إذا أصبح من المؤكد بالفعل أنه سيتم إستلام التعويض وإذا كان من الممكن قياس مبلغ الذمة المدينة بشكل موثوق.

إن المطلوبات الطارئة التي تضم بعض الضمانات وخطابات الإعتماد المحفوظة كرهن هي إلتزامات محتملة ناتجة عن أحداث سابقة ووجودها سيتم تأكيده فقط عند وقوع أو عدم وقوع حدث واحد أو عدة أحداث مستقبلية غير مؤكدة وهي ليست بالكامل تحت سيطرة المجموعة. يتم الاعتراف بالمطلوبات الطارئة في البيانات المالية الموحدة بل يتم بيانها في الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة.

(ل) القبولات

يتم الاعتراف بالقبولات كمطلوبات مالية في بيان المركز المالي الموحد مع حق تعاقدي للسداد من العملاء كموجودات مالية. ولذلك فإن الإلتزامات المتعلقة بأوراق القبول قد تم إحتسابها كموجودات مالية ومطلوبات مالية.

(م) الاعتراف بالإيرادات

إن الإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية والاستثمارات في الأوراق المالية، بما في ذلك الرسوم التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الربح الفعلي للأداة المالية، يتم الاعتراف بها ضمن بيان الدخل الموحد باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

(ن) الرسوم والإيرادات الأخرى

يتم الاعتراف بالرسوم والإيرادات الأخرى من الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المجموعة على أساس الاستحقاق عندما يتم تقديم هذه الخدمات.

(س) إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق المجموعة في الحصول على الدفعات.

(ع) منافع الموظفين

تقوم المجموعة بتكوين مخصصاً مقابل مكافآت نهاية الخدمة لموظفيه غير المواطنين، حيث يستند استحقاق هذه المكافآت فترة الخدمة للموظفين وإكمال الحد الأدنى لفترة الخدمة. تستحق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة.

تسهم المجموعة في مخصص التقاعد والتأمين الوطني لموظفيها من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة عملًا بالقانون الإتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠٠٠.

(ف) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

إن الموجودات التي لها أعمار إنتاجية غير محددة لا تخضع للإطفاء ويتم اختبارها سنوياً للتحقق من تعرضها لانخفاض القيمة. وتتم مراجعة الموجودات التي تخضع للإطفاء للتحقق من تعرضها لانخفاض القيمة حينما تشير أحداث أو تغيرات في الظروف إلى احتمال عدم استرداد القيمة الدفترية.

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة بما يعادل المبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن قيمته القابلة للاسترداد. تتمثل القيمة القابلة للاسترداد بالقيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته من الاستخدام، أيهما أعلى. لأغراض تقييم انخفاض القيمة، يتم تجميع الموجودات في أدنى مستويات يوجد فيها تدفقات نقدية قابلة للتحديد بصورة منفصلة (وحدات منتجة للنقد). تتم بتاريخ كل تقرير مراجعة الموجودات غير المالية باستثناء الشهرة التي تعرضت لخسائر انخفاض القيمة لعكس انخفاض القيمة المحتمل.

(ص) المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي وفقاً لمعدلات الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي وفقاً لأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ التقرير. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية، المبينة بالتكلفة التاريخية، إلى الدرهم الإماراتي وفقاً لأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ المعاملة. وتم بيان أرباح وخسائر الصرف المحققة وغير المحققة في بيان الدخل الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (تتمة)

٤. أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ق) التقارير حول القطاعات

يتم إعداد التقاريـــر حول القطاعات التشغيلية بأسلوب يتوافق مع التقاريـــر الداخلية المقدمة إلى الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات التشغيلية. تتمثل الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات التشغيلية بالشخص أو مجموعة الأشخاص الذين يقومون بتخصيص الموارد وتقييم أداء القطاعات التشغيلية للمنشأة. وقد قررت المجموعة أن تكون اللجنة التنفيذية للمصرف هي الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات التشغيلية. يتم إجراء كافة المعاملات بين قطاعات الأعمال وفقاً لشروط السوق الاعتيادية ويتم حذف الإيـرادات والتكاليف الداخلية لكل قطاع في المركز الرئيسي. ويتم إدراج الإيرادات والمصروفات المرتبطة بصورة مباشرة بكل قطاع عند تحديد أداء قطاع الأعمال.

(ر) الأنشطة الائتمانية

تعمل المجموعة بصفة أمين/ مديـر أو بصفات أخرى ينتج عنها حفظ أو وضع موجودات بصفة أمين بالنيابة عن الأمانة ومؤسسات أخرى. إن هذه الموجودات والدخل الناتج عنها لا يتم ضمها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة؛ حيث أنها ليست موجودات المجموعة.

(ش) مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج المبلغ الصافي في بيان المركز المالي الموحد فقط عند وجود حق قانوني ملزم للمقاصة بين المبالغ المعترف بها أو وعندما يكون لدى المجموعة نية للتسوية على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

(ت) مبادئ قياس القيمة العادلة

تتمثل "القيمة العادلة"في المبلغ الذي يمكن قبضه مقابل بيع أصل ما، أو يتم دفعه لتحويل التزام ما في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسي أو، في حالة عدم وجوده، أفضل سوق يكون متاحاً للمجموعة في ذلك التاريخ. تعكس القيمة العادلة للالتزام مخاطر عدم الوفاء بالالتزام.

عندما يكون ذلك متاحاً، تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة باستخدام السعر المدرج في سوق نشط لتلك الأداة. يعتبر السوق أنه نشط في حال تكرار حدوث المعاملات المتعلقة بالموجودات أو المطلوبات بشكل كافٍ بحيث يتسنى الحصول على معلومات عن الأسعار بصورة مستمرة.

عندما لا يكون هناك سعر مدرج في سوق نشط، تستخدم المجموعة أساليب التقييم بحيث تستفيد من المدخلات الملحوظة ذات الصلة بأقصى قدر ممكن وتحد من استخدام المدخلات غير الملحوظة. يتضمن أسلوب التقييم الذي تم اختياره كافة العوامل التي كان ليضعها بالاعتبار الأطراف المشاركة في السوق عند تسعير المعاملة.

يكون سـعر المعاملة عادةً هو أفضـل دليل على القيمة العادلة لأداة مالية عند الاعتـــراف المبدئي-أي القيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المقبوض. عندماتحدد المجموعة أن القيمة العادلة عند الاعتـــراف المبدئي تختلف عن سـعر المعاملة، لا يتم الاسـتدلال على القيمة العادلة بواسطة الأسعار المدرجة في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات مماثلة أو الاستناد إلى أساليب تقييم تستخدم فقط بيانات من السـوق الملحوظة، وفي هذه الحالة يتم مبدئياً قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تعديلهالمراعاة الفرق بين القيمة العادلة عند الاعتـراف المبدئي وسعر المعاملة. لاحقاً، يتم الاعتـراف بالفرق ضمن بيان الدخل الموحد على أساس تناسبي على مدى عمر الأداة وليس أكثر من ذلك عندما يكون التقييم مدعوماً بصورة كبيرة ببيانات السوق الملحوظة أو يتم إنهاء المعاملة.

في حال كان لأحد الموجودات أو المطلوبات المقاسة بالقيمة العادلة سعر عرض وسعر طلب، تقوم المجموعة بقياس الموجودات والمراكز طويلة الأجل بسعر العرض في حين يتم قياس المطلوبات بسعر الطلب.

إن محافظ الموجودات المالية والمطلوبات المالية المعرضة لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان، التي تقوم المجموعة بإدارتها على أساس صافي التعرض إما لمخاطر السـوق أو مخاطر الائتمان، يتم قياسـها على أسـاس المبلغ الذي سـوف يتم قبضـه لبيع صـافي مركز طويل الأجل للتعرض لمخاطر محددة. ويتم تخصيص تلك التعديلات على مستوى محفظة الموجودات والمطلوبات بصورة فردية على أساس تسوية الخطر النسبي لكل أداة فردية في المحفظة.

لا تقل القيمة العادلة لوديعة ما تحت الطب عن المبلغ مسـتحق الدفع عند الطلب، وذلك باسـتخدام القيمة الحالية اعتباراً من التاريخ المبدئي الذي يكون فيه المبلغ مطلوباً للدفع.

تعترف المجموعة بعمليات التحويل بين مستويات النظام المتدرج للقيمة العادلة كما في نهاية فترة التقريرالتي حدث خلالها التغيير.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (تتمة)

٥. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

تتأثر البيانات المالية الموحدة للمجموعة ونتائجها المالية بالسياسات والافتراضات والتقديرات المحاسبية وأحكام الإدارة التي تقتضي الضرورة وضعها أثناء إعداد البيانات المالية الموحدة.

تقوم المجموعة بوضع التقديرات والافتراضات التي تؤثر على المبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات في السنة المالية التالية. إن كافة التقديرات والافتراضات التي تقتضيها معايير التقارير المالية الدولية هي أفضل تقديرات موضوعة وفقاً للمعايير المطبقة. يتم تقييم التقديرات والأحكام بصورة مستمرة وفقًا للخبرة السابقة وعوامل أخرى بما في ذلك التوقعات المتعلقة بالأحداث المستقبلية. تعتبر السياسات المحاسبية وأحكام الإدارة الخاصة ببعض البنود ذات تأثير هام خاصةً بالنسبة لنتائج المجموعة ووضعها المالي نظراً لأهميتها.

خسائر انخفاض قيمة الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية

تقوم المجموعة بمراجعة محافظ الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية لتقييم انخفاض القيمة مرة واحدة شهرياً على الأقل. لتحديد ما إذا كان ينبغي قيد خسائر انخفاض القيمة ضمن بيان الدخل الموحد، تقوم المجموعة بوضع الأحكام للتحقق مما إذا كان هناك بيانات ملحوظة تشير إلى حدوث انخفاض في القيمة يعقبه نقص يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من محفظة الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية قبل أن يتم تحديد هذا النقص في المحفظة. قد تشتمل تلك الأدلة على بيانات ملحوظة تشير إلى وجود تغيرات سلبية في القدرة على السداد لعملاء ضمن مجموعة ما أو الظروف الاقتصادية الدولية أو المحلية المرتبطة بحالات التعثر فيما يتعلق بالموجودات في المجموعة. وتستخدم الإدارة تقديرات مرتكزة على تجارب الخسارة السابقة لموجودات ذات سمات مخاطر ائتمان وأدلة موضوعية على انخفاض القيمة مماثلة لتلك التي تنطوي عليها المحفظة عند تقدير الجدول الزمني لتدفقاتها النقدية المستقبلية. تتم مراجعة الطرق والافتراضات المستخدمة لتقدير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة لتقليل مواجهة أي فروق بين الخسائر المقدرة والخسائر الفعلية.

الاستثمارات في الأوراق المالية المحتفظ بها للاستحقاق

عملًا بالمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، قامت المجموعة بتصنيف بعض الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو القابلة للتحديد وتواريخ استحقاق ثابتة كاستثمارات محتفظ بها للاستحقاق. ويقتضي هذا التصنيف وضع أحكام هامة. عند وضع هذه الأحكام، تقوم المجموعة بتقييم نيتها وقدرتها على الاحتفاظ بهذه الاستثمارات حتى استحقاقها. في حال عدم قدرة المجموعة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى الاستحقاق لسبب آخر غير الأسباب المحددة – على سبيل المثال، بيع قدر ليس بالقليل قبل الاستحقاق بفترة وجيزة – يتعين على المجموعة إعادة تصنيف الفئة بأكملها كاستثمارات متاحة للبيع. وعليه، يتم قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة بدلاً من التكلفة المطفأة.

الاستثمارات العقارية

تتمثل القيمة الدفترية للاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة للعقار المحددة من قبل مؤسسة تقييم مستقلة مسجلة يكون لديها المؤهلات المهنية المناسبة المعترف بها والخبرة السابقة في تقييم عقارات تقع في نفس موقع العقار الخاضع للتقييم ومن نفس الفئة. تم تحديد القيم العادلة باستخدام طريقة القيم المتبقية. يتم تطبيق طريقة القيم المتبقية على العقارات التي قد تزيد قيمتها عند تطويرها أو إعادة تطويرها أو تجديدها. لتحديد القيمة السوقية الحالية للعقار في حالته الراهنة، يتم احتساب القيمة النهائية المقدرة لأعمال التطوير، ثم يُستقطع من هذا المبلغ كافة تكاليف تنفيذ أعمال التطوير، بما في ذلك تكلفة الإنشاء الفعلي والأتعاب المهنية وتكاليف التمويل وربح شركة التطوير.

٦. إدارة المخاطر المالية

تتعرض أنشطة المجموعة لمجموعة من المخاطر المالية وتنطوي على تحليل وتقييم وقبول وإدارة بعض مستويات المخاطر أو مجموعة المخاطر. إن قبول المخاطر هي سمة رئيسية لمؤسسات الخدمات المالية كما أن المخاطر التشغيلية هي نتيجة حتمية لمزاولة الأعمال. وبذلك فإن هدف المجموعة هو تحقيق التوازن المناسب بين المخاطر والعائد بالإضافة إلى الحد من التأثيرات المحتملة المعاكسة على الأداء المالي للمجموعة.

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

تنطوي أنشطة المجموعة على مخاطر كامنة، ولكن تتم إدارتها من خلال عملية تحديد وقياس ومراقبة مستمرة، كما أنها تخضع لحدود المخاطر وغيرها من الضوابط.

يتم وضع سياسات المجموعة لإدارة المخاطر لتحديد وتحليل هذه المخاطر، ووضع الحدود والضوابط المناسبة للمخاطر، ورقابة المخاطر والالتزام بالحدود الموضوعة من خلال أنظمة معلومات حديثة وقابلة للتطبيق. تقوم المجموعة بصورة منتظمة بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر لتعكس التغيرات في الأسواق والموجودات وأفضل الممارسات الناشئة.

إطار عمل إدارة المخاطر

يتولى قسم إدارة المخاطر مسؤولية إدارة المخاطر، ويتم ذلك في إطار السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. كما يقع على عاتق قسم إدارة المخاطر مسؤولية المراجعة المستقلة لإدارة المخاطر والبيئة الرقابية. تتمثل أهم أنواع المخاطر التي تتعرض لها المجموعة في مخاطر الائتمان وتركزات مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة. تشتمل مخاطر السوق على مخاطر معدلات الربح ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر الأسعار. بالإضافة إلى ذلك، فإن المجموعة معرضة للمخاطر التشغيلية. بالرغم من ذلك، فإن العملية المستقلة لإدارة المخاطر لا تتولى مسؤولية رقابة مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا وقطاع الأعمال، حيث تتم مراقبة هذه المخاطر من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي لدى المجموعة.

٦-١ هيكل إدارة المخاطر

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن تحديد المخاطر والتحكم فيها؛ إلا أن، هناك هيئات مستقلة منفصلة مسؤولة أيضاً عن إدارة ومراقبة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة مسؤول بصورة عامة عن آلية إدارة المخاطر، كما أنه مسؤول عن اعتماد مبادئ واستراتيجيات إدارة المخاطر.

اللجنة التنفيذية

تعمل اللجنة التنفيذية كإدارة تنفيذية عليا للمجلس لضمان وفاء المجلس بأهدافه التشغيلية والاستراتيجية.

لجنة التدقيق

تتألف لجنة التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة ويتمثل هدفها في مساعدة مجلس الإدارة في انجاز مسؤوليته الرقابية، من خلال:

- مراقبة عمليات إصدار التقارير المالية للمجموعة والاحتفاظ بسياسات محاسبية ومراجعة واعتماد المعلومات المالية؛
- مراجعة التقارير وأنظمة الرقابة الداخلية؛
- إدارة العلاقة مع مدققي الحسابات الخارجيين للمجموعة؛
- ومراجعة تقارير التدقيق الداخلية ومتابعة الأمور الرقابية ذات الأهمية للمجموعة.

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

تتولى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية مسؤولية الحوكمة وفقاً لأحكام الشريعة من خلال مراجعة واعتماد الموجودات والوثائق ومدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية ومدى الالتزام بالشريعة الإسلامية بشكل عام.

لجنة المخاطر والامتثال بالمجلس

تتولى لجنة المخاطر والالتزام لدى المجلس مسؤولية مساعدة مجلس الإدارة لانجاز مسؤولياته بشأن ضمان التزام أنشطة المجموعة باللوائح والتشريعات القانونية وكذلك نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية بالإضافة إلى الالتزام بمعايير السلوك بالمجموعة.

لجنة الائتمان

تقوم لجنة الائتمان بإدارة مخاطر الائتمان لدى المجموعة من خلال المراجعة المستمرة للحدود الائتمانية والسياسات والإجراءات وكذلك اعتماد التعرضات المحددة وحالة العمل وإعادة التقييم المستمر لمحفظة التمويل ومدى كفاية المخصصات الخاصة بها.

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-١ هيكل إدارة المخاطر (تتمة)

لجنة الموجودات والمطلوبات

يتمثل هدف لجنة الموجودات والمطلوبات في وضع أكثر الاستراتيجيات ملاءمة للمجموعة في ضوء مزيج من الموجودات والمطلوبات، مقدمةً بذلك توقعاتها للمستقبل والنتائج المحتملة للتحركات في معدل الربح والقيود المتعلقة بالسيولة والتعرض لمخاطر صرف العملات الأجنبية وكفاية رأس المال. بالإضافة إلى ذلك، فإن لجنة الموجودات والمطلوبات مسؤولة عن ضمان توافق كافة الاستراتيجيات مع قدرة المجموعة على تحمل المخاطر ومستويات التعرض للمخاطر وفقاً لما هو محدد من قبل مجلس الإدارة.

لجنة الموارد البشرية

تقوم لجنة الموارد البشرية بإدارة الموارد والأداء وحاجة المجموعة إلى موظفين من وقت لآخر.

قسم إدارة المخاطر

يتولى قسم إدارة المخاطر مسؤولية تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمخاطر والاحتفاظ بها لضمان توفر إجراءات رقابة مستقلة. كما أن قسم إدارة المخاطر مسؤول عن الائتمان ومهام إدارة المخاطر والامتثال مثل إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومراقبة المخاطر بصورة عامة.

التدقيق الداخلي

تتم مراجعة عمليات إدارة المخاطر لدى المجموعة بصورة دورية من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يقوم بمراجعة مدى كفاءة الإجراءات والتزام المجموعة بهذه الإجراءات. كذلك يقوم قسم التدقيق الداخلي بمناقشة نتائج التقييم مع الإدارة، ثم يتم مباشرة رفع تقارير بشأن نتائج وتوصيات هذه المناقشات إلى لجنة التدقيق.

٦-٢ قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تقوم المجموعة بقياس مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية باستخدام طرق نوعية تقليدية. علاوة على ذلك، تستخدم المجموعة كذلك، طرق وتحاليل كمية لدعم التعديلات في الأعمال واستراتيجيات المخاطر، وذلك عندما يتطلب الأمر. تعكس هذه الطرق والتحاليل الخسائر المحتمل تكبدها في سياق الأعمال الاعتيادية أو الخسائر غير المتوقعة لحدث غير متوقع، وذلك استناداً إلى تقنيات واحتمالات إحصائية بسيطة مشتقة من الخبرة التاريخية. تقوم المجموعة كذلك بإجراء تصورات الضغط التي قد تنشأ في حال الأحداث القصوى غير محتملة الحدوث أو، في الواقع، قد تحدث.

تتم مراقبة المخاطر والتحكم فيها بصورة أساسية في إطار الحدود الموضوعة من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود استراتيجية الأعمال وظروف السوق الخاصة بالمجموعة وكذلك مستوى المخاطر الذي يكون لدى المجموعة استعداد لقبوله، مع تركيز إضافي على القطاعات المختارة.

٦-٣ مخاطر الائتمان وتركزات المخاطر

تتمثل مخاطر الائتمان بمخاطر الخسارة المالية التي قد تتكبدها المجموعة إذ لم يتمكن أحد العملاء أو الطرف المقابل في إحدى الأدوات المالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتنشأ مخاطر الائتمان بصورة رئيسية من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية والاستثمارات في الأوراق المالية لدى المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (تتمة)

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-٣ مخاطر الائتمان وتركزات المخاطر (تتمة)

قياس مخاطر الائتمان

يتمثل إطار عمل إدارة المخاطر لدى المجموعة في تقييم احتمالية عجز الأطراف المقابلة كلٍ على حدة باستخدام أدوات تصنيف داخلية موضوعة خصيصاً للعديد من فئات الأطراف المقابلة. تم وضع هذا الإطار داخلياً ويتضمن تحليل إحصائي مع تقييم مسؤول الائتمان ويكون ساري، حيثما كان ذلك مناسباً، من خلال المقارنة مع البيانات الخارجية المتاحة.

يتم قياس تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان حسب كل طرف من الأطراف المقابلة على حدة، وكذلك في مجموعة من الأطراف المقابلة ذات السمات المماثلة. لغرض الحد من تركز المخاطر، تم وضع حدود ائتمانية، وتخضع هذه الحدود للرقابة في ضوء التغيرات المتعلقة بظروف الطرف المقابل والسوق.

إدارة مخاطر الائتمان

يشتمل الإطار العام لإدارة مخاطر الائتمان لدى المجموعة على ما يلي:

- وضع هيكل التفويض والحدود فيما يتعلق باعتماد وتجديد التسهيلات الائتمانية؛
- مراجعة وتقييم التعرضات لمخاطر الائتمان وفقاً لهياكل الصلاحيات والحدود المعتمدة قبل تقديمها للعملاء. ويخضع تجديد ومراجعة التسهيلات لنفس عملية المراجعة؛
- تنويع الأنشطة التمويلية والاستثمارية؛
- الحد من تركزات المخاطر المتعلقة بقطاعات العمل والمواقع الجغرافية والأطراف المقابلة؛ و
- مراجعة مستمرة للالتزام بحدود التعرض المتفق عليها والمتعلقة بالأطراف المقابلة والقطاعات ومخاطر البلدان ومراجعة هذه الحدود وفقاً لاستراتيجية إدارة المخاطر لدى المجموعة وتوجهات السوق.

المخاطر المتعلقة بالالتزامات المرتبطة بالائتمان

توفر المجموعة لعملائها الضمانات وخطابات الائتمان التي تتطلب قيام المجموعة بأداء دفعات في حال عجز العميل عن الوفاء ببعض الالتزامات إلى أطراف أخرى. إن هذه الأدوات تعرض المجموعة لمخاطر مماثلة من التمويل واستثمار الموجودات، وتخضع هذه الأدوات لرقابة من نفس السياسات والإجراءات الرقابية.

تركز مخاطر الائتمان

تنشأ التركزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أعمال مماثلة أو أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي أو يتمتعون بنفس السمات الاقتصادية التي قد تجعل قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية والسياسية وغيرها من الظروف. تُشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع أو موقع جغرافي معين.

لغرض تجنب التركزات الزائدة للمخاطر، تشتمل سياسات وإجراءات المجموعة على توجهات محددة للتركيز على الاحتفاظ بمحفظة متنوعة. تقوم المجموعة بمراقبة تركزات مخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال والموقع الجغرافي، وعليه، تتم مراقبة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان.

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-٣ مخاطر الائتمان وتركزات المخاطر (تتمة)

تركز مخاطر الائتمان (تتمة)

حسب الموقع الجغرافي

استناداً إلى موطن الأطراف المقابلة، يبين الجدول التالي التعرض الرئيسي لمخاطر الائتمان لدى المجموعة بقيمها الدفترية، والتي تم تصنيفها حسب الموقع الجغرافي:

بنود داخل الميزانية العمومية

	دولة الإمارات العربية المتحدة	دول مجلس التعاون الخليجي	دول أخرى	الإجمالي
٢٠١٦	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى	٣٩,٣٢٥	٧٥,٦٩١	٢١٩,٧٣١	٣٣٤,٧٤٧
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية:				
– الأفراد	٣,٧٧٦,٠٢٦	-	-	٣,٧٧٦,٠٢٦
– الشركات	٨,٦٢٦,٤٤٩	١٩٨,٠٣٨	١٣١,١٩٧	٨,٩٥٥,٦٨٤
– الخزينة	٢,٧١٣	-	-	٢,٧١٣
الاستثمارات في الأوراق المالية				
– المتاحة للبيع	٦٣٧,٦٨١	٥٢١,٣٩٨	٦٩٣,٣٧٤	١,٨٥٢,٤٥٣
الموجودات الأخرى	٥٢٢,٥٢٨	-	-	٥٢٢,٥٢٨
الإجمالي	١٣,٦٠٤,٧٢٢	٧٩٥,١٢٧	١,٠٤٤,٣٠٢	١٥,٤٤٤,١٥١

	دولة الإمارات العربية المتحدة	دول مجلس التعاون الخليجي	دول أخرى	الإجمالي
٢٠١٥	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى	٧٥,٥٧٤	١,١٨٦	١٧٤,٨٧٤	٢٥١,٦٣٤
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية:				
– الأفراد	٢,٨٣٥,٦٧٣	-	٣٤٢	٢,٨٣٦,٠١٥
– الشركات	٨,١٠٤,٢٤٣	١٢٣,٨١٣	١٥٣,٠٦٣	٨,٣٨١,١١٩
– الخزينة	١٢١,٣٦٢	٣٦,٧١٢	-	١٥٨,٠٧٤
الاستثمارات في الأوراق المالية				
– المحتفظ بها للاستحقاق	٣٥٢,٢٢٧	١٦٦,٧٤٧	-	٥١٨,٩٧٤
– المتاحة للبيع	١٥٨,٣١٦	-	٢٠٤,٣١٩	٣٦٢,٦٣٥
الموجودات الأخرى	٨٢٠,٩٥٣	-	-	٨٢٠,٩٥٣
الإجمالي	١٢,٤٦٨,٣٤٨	٣٢٨,٤٥٨	٥٣٢,٥٩٨	١٣,٣٢٩,٤٠٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (تتمة)

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-٣ مخاطر الائتمان وتركزات المخاطر (تتمة)

تركز مخاطر الائتمان (تتمة)

حسب الموقع الجغرافي (تتمة)

بنود خارج الميزانية العمومية

٢٠١٦	دولة الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	دول مجلس التعاون الخليجي ألف درهم	دول أخرى ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الالتزامات	٨٨١,١٦٥	١٥٤,١٥٩	٨,٨٠٢	١,٠٤٤,١٢٦
الاعتمادات المستندية والضمانات	٥٣٧,٧٩٢	-	-	٥٣٧,٧٩٢
الإجمالي	١,٤١٨,٩٥٧	١٥٤,١٥٩	٨,٨٠٢	١,٥٨١,٩١٨

٢٠١٥	دولة الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	دول مجلس التعاون الخليجي ألف درهم	دول أخرى ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الالتزامات	٧٨٠,٢٣٢	-	١٠٤,٤٢٣	٨٨٤,٦٥٥
الاعتمادات المستندية والضمانات	٥٤٥,٥١٠	-	-	٥٤٥,٥١٠
الإجمالي	١,٣٢٥,٧٤٢	-	١٠٤,٤٢٣	١,٤٣٠,١٦٥

جودة الائتمان

تقوم المجموعة بإدارة جودة الائتمان الخاصة بالموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، وذلك باستخدام تصنيفات الائتمان الداخلية. يتم استخدام نظام تصنيف المخاطر كأداة لإدارة مخاطر الائتمان، حيث يتم تصنيف أية مخاطر مقابل مجموعة من المعايير المحددة مسبقاً، والتي تلتزم أيضاً بتوجيهات المصرف المركزي.

منهجية تصنيف مخاطر الائتمان

تتبع المجموعة منهجية تصنيف مخاطر الائتمان من خلال تصنيف موجودات مخاطر الائتمان ضمن نظام تصنيف/تحديد درجة مستوى المخاطر:

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
لم تتجاوز موعد الاستحقاق وغير منخفضة القيمة	١١,٥٠٢,١٥٧	١٠,٥٩١,٨٣٨
تجاوزت موعد الاستحقاق وغير منخفضة القيمة	٨٤٨,١٤٤	٦٤١,٧١٨
منخفضة القيمة	٣٨٤,١٢٢	١٤١,٦٥٢
	١٢,٧٣٤,٤٢٣	١١,٣٧٥,٢٠٨
ناقصاً: المخصص لانخفاض القيمة	(٣٦١,٨٨٨)	(٢٤٤,٤٢٣)
	١٢,٣٧٢,٥٣٥	١١,١٣٠,٧٨٥

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-٣ مخاطر الائتمان وتركزات المخاطر (تتمة)

جودة الائتمان (تتمة)

منهجية تصنيف مخاطر الائتمان (تتمة)

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
لم تتجاوز موعد الاستحقاق وغير منخفضة القيمة:		
أ أ أ- ب ب ب	٦,٥١٥,٥٢٩	٥,٩٤٦,٠٣٦
ب ب- ب	١,٤٥٥,٧٨٢	١,٧٨٢,١٦٦
غير مصنفة	٣,٥٣٠,٨٤٦	٢,٨٦٣,٦٣٦
	١١,٥٠٢,١٥٧	١٠,٥٩١,٨٣٨
تجاوزت موعد الاستحقاق وغير منخفضة القيمة:		
أ أ أ- ب ب ب	٢٦٥,٢١٤	١٣٦,٠٩٢
ب ب- ب	١٥٩,١٨٠	٢٢٣,٩٩٠
غير مصنفة	٤٢٣,٧٥٠	٢٨١,٦٣٦
	٨٤٨,١٤٤	٦٤١,٧١٨
منخفضة القيمة:		
دون المعدل القياسي	٨٤,٧٣١	٦,٠١٩
مشكوك في تحصيلها	٥٥,٤٥١	٨,٦٣٨
خسائر	٢٤٣,٩٤٠	١٢٦,٩٩٥
	٣٨٤,١٢٢	١٤١,٦٥٢

منخفضة القيمة فرديًا حسب قطاعات الأعمال

	تجاوزت موعد الاستحقاق			
٢٠١٦	من ٩٠ – ١٢٠ يوماً	من ١٢٠ – ١٨٠ يوماً	أكثر من ١٨٠ يوماً	الإجمالي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
أفراد	١,٧٣٥	٢٥,٦٧٣	٨٣,٧٠٤	١١١,١١٢
الصناعة	-	٤,٧٣٣	٢٤,٤٤٦	٢٩,١٧٩
التجارة	٢١,٢٧٢	١,٣٦٦	٨٢,٥٣٦	١٠٥,١٧٤
الخدمات	-	٦٨,٨٦٨	٥,٦٥٧	٧٤,٥٢٥
أخرى	-	-	٦٤,١٣٢	٦٤,١٣٢
الإجمالي	٢٣,٠٠٧	١٠٠,٦٤٠	٢٦٠,٤٧٥	٣٨٤,١٢٢

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-٣ مخاطر الائتمان وتركزات المخاطر (تتمة)

جودة الائتمان (تتمة)

منخفضة القيمة فرديًا حسب قطاعات الأعمال (تتمة)

	تجاوزت موعد الاستحقاق			
	من ٩٠ – ١٢٠ يوماً	من ١٢٠ – ١٨٠ يوماً	أكثر من ١٨٠ يوماً	الإجمالي
٢٠١٥	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
أفراد	٢,٩٥١	٤,٥٤١	١٠٦,٥٣٤	١١٤,٠٢٦
الصناعة	-	-	١١,٢٨٩	١١,٢٨٩
التجارة	-	٣,٩٨٣	٧,٣٤٦	١١,٣٢٩
الخدمات	٣,٠٦٧	١١٥	٣٢٢	٣,٥٠٤
أخرى	-	-	١,٥٠٤	١,٥٠٤
الإجمالي	٦,٠١٨	٨,٦٣٩	١٢٦,٩٩٥	١٤١,٦٥٢

تجاوزت موعد الاستحقاق وغير منخفضة القيمة

الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية التي تجاوزت موعد الاستحقاق بما يقل عن ٩٠ يوماً لا تعتبرمنخفضة القيمة، إلا إذا توفرت معلومات تشير إلى عكس ذلك. تشتمل الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية التي تجاوزت موعد الاستحقاق وغير منخفضة القيمة على ما يلي:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
متأخرة السداد حتى ٣٠ يوماً	٤٩٥,٣٨٠	٢٩٨,٧١٦
متأخرة السداد منذ ٣١ إلى ٦٠ يوماً	١٣٩,٤١٧	١٢٢,٧٠٧
متأخرة السداد منذ ٦١ إلى ٩٠ يوماً	٢١٣,٣٤٧	٢٢٠,٢٩٥
	٨٤٨,١٤٤	٦٤١,٧١٨

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

فيما يلي أقصى تعرض لمخاطر الائتمان مع الأخذ بالاعتبار أسوأ الحالات قبل الاستفادة من أية ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية أخرى:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
فيما يلي التعرضات لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بموجودات داخل الميزانية العمومية:		
مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى	٣٣٤,٧٤٧	٢٥١,٦٣٤
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	١٢,٧٣٤,٤٢٣	١١,٣٧٥,٢٠٨
الاستثمارات في الأوراق المالية	١,٨٥٢,٤٥٣	٨٨١,٦٠٩
الموجودات الأخرى	٥٢٢,٥٢٨	٨٢٠,٩٥٣
	١٥,٤٤٤,١٥١	١٣,٣٢٩,٤٠٤
التعرضات لمخاطر الائتمان فيما يتعلق ببنود خارج الميزانية العمومية:		
تعهدات والتزامات طارئة	١,٥٨١,٩١٨	١,٤٣٠,١٦٥

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-٣ مخاطر الائتمان وتركزات المخاطر (تتمة)

الحد من المخاطر وإدارة الضمانات

تسعى المجموعة إلى إدارة مخاطر الائتمان التي تتعرض لها من خلال تنويع الأنشطة الاستثمارية والتمويلية بغرض تجنب التركز غير الضروري للمخاطر مع العملاء من الأفراد والمجموعات في بعض المواقع والأعمال المحددة. تقوم المجموعة بصورة فعلية باستخدام الضمانات لتقليل تعرضها لمخاطر الائتمان.

تستند قيمة ونوعية الضمانات على تقديرات مخاطر الائتمان الخاصة بالطرف المقابل. تشتمل أنواع الضمانات بصورة رئيسية على النقد والضمانات والرهن على الأسهم المدرجة والرهن والحجز على العقارات أو الضمانات الأخرى على الموجودات. بصورة عامة، لا يتم عادةً الاحتفاظ بضمانات مقابل الاستثمارات في الأوراق المالية والمستحق من المصارف.

تقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية للضمانات، وعند الضرورة، تتطلب المجموعة ضمانات إضافية وفقاً للاتفاق ذي الصلة، كما تقوم المجموعة بدراسة الضمانات التي تم الحصول عليها أثناء تدقيقها مدى كفاية المخصص المرصود لخسائر انخفاض القيمة.

يتم عادةً تقييم تقديرات القيمة العادلة بصورة سنوية باستثناء حالات الرهونات التي يتم تحديثها عند تعرض معاملة تمويل لانخفاض في القيمة بصورة فردية. في حالة الصكوك، تتم مراجعة تقديرات القيمة العادلة بتاريخ كل تقرير. كما تتم مراقبة القيم السوقية للأسهم المدرجة على أساس شهري، وفي حال العجز، تطلب المجموعة ضمانات إضافية وفقاً للاتفاق ذي الصلة مع العميل. فيما يلي تقدير القيمة العادلة للضمانات والتعزيزات الإضافية الأخرى المحتفظ بها مقابل الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية:

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-٣ مخاطر الائتمان وتركزات المخاطر (تتمة)

الحد من المخاطر وإدارة الضمانات (تتمة)

التفاصيل	الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية		الضمانات	
	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
منخفضة القيمة فرديًا				
ممتلكات	١٣٥,١٠٣	٥٥,٩٣٦	١١٥,٤٧٦	٥١,٦٤٧
نقد	-	٣,٩٨٤	-	٧٩٢
أخرى	٢٤٩,٠١٩	٨١,٧٣٢	-	-
إجمالي المبلغ	٣٨٤,١٢٢	١٤١,٦٥٢	١١٥,٤٧٦	٥٢,٤٣٩
خسائر انخفاض القيمة	(١٩٨,٠١٩)	(٩٦,١٠١)	-	-
القيمة الدفترية	١٨٦,١٠٣	٤٥,٥٥١	١١٥,٤٧٦	٥٢,٤٣٩
تجاوزت موعد الاستحقاق وغير منخفضة القيمة				
ودائع تخضع لرهن	٧٣,٩٢٨	١٣٧,٨٢٥	١٥,٦٤٤	١٩,٨٤٣
ممتلكات	٢٦٧,٣٣٦	٢٢٦,٢٨٢	٢٥٧,٦٦٨	٢١٣,٧٦٠
أخرى	٥٠٦,٨٨٠	٢٧٧,٦١١	-	-
إجمالي المبلغ	٨٤٨,١٤٤	٦٤١,٧١٨	٢٧٣,٣١٢	٢٣٣,٦٠٣
القيمة الدفترية	٨٤٨,١٤٤	٦٤١,٧١٨	٢٧٣,٣١٢	٢٣٣,٦٠٣
لم تتجاوز موعد الاستحقاق وغير منخفضة القيمة				
ودائع تخضع لرهن	١,٨٨٦,٢٥٣	١,٤٧٥,٥٧٠	١,٧١٣,٤٨٠	٧٤٣,٦٢٧
سندات الدين/ أوراق الملكية	٢٠,٧٩٧	٢٠,٥٠٨	٢٠,٧٩٧	٢٠,٥٠٨
ممتلكات	٤,٥٣٠,٨٣٢	٣,٠٤٠,٦٧٤	٤,٤٩٠,٦٤٤	٢,٩٣٠,٨٦٣
أخرى	٥,٠٦٤,٢٧٥	٦,٠٥٥,٠٨٦	-	-
إجمالي المبلغ	١١,٥٠٢,١٥٧	١٠,٥٩١,٨٣٨	٦,٢٢٤,٩٢١	٣,٦٩٤,٩٩٨
مخصص انخفاض القيمة المجمع	(١٦٣,٨٦٩)	(١٤٨,٣٢٢)	-	-
القيمة الدفترية	١١,٣٣٨,٢٨٨	١٠,٤٤٣,٥١٦	٦,٢٢٤,٩٢١	٣,٦٩٤,٩٩٨
الإجمالي	١٢,٣٧٢,٥٣٥	١١,١٣٠,٧٨٥	٦,٦١٣,٧٠٩	٣,٩٨١,٠٤٠
المطلوبات الطارئة				
هامش نقدي	٢٣٣,٠٠٥	١٧٠,٠٨١	١١٧,٨٧٥	٦٤,١٩٠
أخرى	٣٠٤,٧٨٧	٣٧٥,٤٢٩	-	-
الإجمالي	٥٣٧,٧٩٢	٥٤٥,٥١٠	١١٧,٨٧٥	٦٤,١٩٠

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-٣ مخاطر الائتمان وتركزات المخاطر (تتمة)

الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية التي تم إعادة التفاوض بشأنها

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، تم إعادة التفاوض بشأن الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية بمبلغ ٧٣٠ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ١٨١ مليون درهم).

مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالنقد وما يعادله

يبلغ النقد وما يعادله الذي تحتفظ به المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ قيمة ٩٤٨ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ١,٤٢٩ درهم) والذي يمثل أقصى تعرض لمخاطر الائتمان من هذه الموجودات. يتم الاحتفاظ بالنقد وما يعادله لدى المصرف المركزي ومصارف أخرى والمؤسسات المالية للأطراف المقابلة، والتي تم تصنيفها بشكل كبير ضمن فئة استثمار.

الاستثمارات في الأوراق المالية

يوضح الجدول التالي تحليل الاستثمارات في الأوراق المالية استناداً إلى التصنيفات الخارجية أو ما يعادلها.

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
أأ٢	-	٧٤,٨٠٠
أ١	-	٢٠٨,٤٦٩
أ٣	٨٣٥,٩٦٢	٤٩,٠٦٠
أ٢	٢٤٨,٦٩٣	٣٦,١١٢
ب أأ٢	-	٥٥,٩٦٧
ب أأ٣	٨٥,١٤٣	-
ب أ١	٢٨٣,٤٢٥	٣٦,٧٧٣
ب أ٣	٣١,٦٩٧	-
ج	-	٣٨,٩٩٤
غير مصنفة	٣٦٧,٥٣٣	٣٨١,٤٣٤
الإجمالي	**١,٨٥٢,٤٥٣**	٨٨١,٦٠٩

لم تتجاوز أي من الاستثمارات في الأوراق المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، والمصنفة على أنها متاحة للبيع، موعد الاستحقاق وغير منخفضة القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (تتمة)

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-٤ *مخاطر السوق*

تنشأ مخاطر السوق من التغيرات في معدلات السوق مثل أسعار السوق وأسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الربح. تم تصميم إدارة مخاطر السوق لغرض الحد من الخسائر المحتملة من المراكز المفتوحة التي قد تنشأ نتيجة لتغيرات غير متوقعة في معدلات الربح وأسعار العملات الأجنبية وتحركات الأسعار. تستخدم المجموعة نماذج ملائمة، تستند إلى ممارسات السوق القياسية، لتقييم مراكزها وتلقي معلومات سوقية منتظمة لغرض تنظيم مخاطر السوق.

يشتمل إطار مخاطر السوق التجارية على العناصر التالية:

- حدود لضمان أن الجهات المتقبلة للمخاطر لا تتجاوز إجمالي المخاطر ومعايير التركز الموضوعة من قبل الإدارة العليا.
- يتم بالتزامن إجراء عمليات تقييم مستقلة من سوق إلى آخر وتسوية للمراكز ومتابعة إجراءات إيقاف الخسائر للمراكز التجارية.

تم وضع السياسات والإجراءات والحدود التجارية لضمان التطبيق الفعال لسياسات إدارة مخاطر السوق لدى المجموعة. تتم بصورة دورية مراجعة هذه السياسات لضمان بقائها متوافقة مع السياسات العامة لإدارة مخاطر السوق لدى المجموعة.

مخاطر معدل الربح

تنشأ مخاطر معدل الربح من احتمالية أن تؤثر التغيرات في معدلات الربح على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. إن المجموعة معرضة لمخاطر معدلات الربح نتيجة عدم التوافق أو الفجوات في قيم الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية، والتي تستحق أو تتم إعادة تسعيرها في فترة معينة.

إن المجموعة معرضة لتأثير التقلبات في المستويات السائدة لمعدلات الربح، والتي تنشأ من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية البالغة ١٢,٣٧٣ مليون درهم (٢٠١٥: ١١,١٣١ مليون درهم)، والاستثمارات في الأوراق المالية البالغة ١,٨٥٢مليون درهم (٢٠١٥: ٨٨٢ مليون درهم)، مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية البالغة ٣٣٥ مليون درهم (٢٠١٥: ٢٥٢ مليون درهم)، وودائع العملاء البالغة ١١,٠٩٨ مليون درهم (٢٠١٥: ١١,٠١٢ مليون درهم) بالإضافة إلى مبلغ ٢,٥٤٢ مليون درهم (٢٠١٥: ١,٨١٨ مليون درهم) من المطلوب لمصارف ومؤسسات مالية.

تحليل الحساسية

إن المبالغ المبينة في الجدول أدناه تعكس تأثير محتمل بقيم مساوية ولكن في الاتجاه العكسي على الأرباح أو الخسائر على أساس افتراض تحرك إيجابي أو سلبي بواقع ٥٠ نقطة أساس في معدلات الربح، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة.

	٢٠١٦		٢٠١٥	
	الإجمالي ألف درهم	التأثير على الأرباح/ (الخسائر) ألف درهم	الإجمالي ألف درهم	التأثير على الأرباح/ (الخسائر) ألف درهم
موجودات تخضع لربح	١٤,٤٧٩,٧٣٥	٣٢,٣٥٤	١٢,٣٩٨,٢٧٩	٣٣,٢٥٧
مطلوبات تخضع لربح	١١,٧١٨,٥٢٧	٣٦,٣٦٤	١٠,٩٩٠,٠٨٠	٣٢,٨١٨

مخاطر العملات الأجنبية

لا تتعرض المجموعة تعرضات جوهرية لمخاطر التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية حيث أن موجودات ومطلوبات المجموعة تتم بشكل أساسي بعملة الدرهم الإماراتي وعملات مجلس التعاون الخليجي أو الدولار الأمريكي.

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-٤ *مخاطر السوق (تتمة)*

مخاطر الأسعار

تتمثل مخاطر الأسعار باحتمالية التقلب في أسعار الاستثمارات مما يؤثر على القيمة العادلة للاستثمارات والأدوات الأخرى التي تشتق قيمتها من استثمار معين أو مؤشر الأسعار.

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الأسعار من خلال الاحتفاظ بمحفظة متنوعة من حيث التوزيع الجغرافي وتوزيع قطاعات الأعمال.

إن المبالغ المبينة في الجدول أدناه تعكس تأثير محتمل بقيم مساوية ولكن في الاتجاه العكسي على الأرباح قبل الضريبة والاستثمار على أساس افتراض ارتفاع أو انخفاض بواقع ٥٪ في الأسعار، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة.

		التأثير على حقوق الملكية للمجموعة	
	المعدل القياسي	٢٠١٦	٢٠١٥
		ألف درهم	ألف درهم
الاستثمارات في الأوراق المالية المتاحة للبيع	± ٥٪	**٩٢,٦٢٣**	١٨,١٣٢

٦-٥ *إدارة مخاطر السيولة*

تتمثل مخاطر السيولة بتلك المخاطر التي قد تنتج عن عدم قدرةالمجموعةعلى الوفاء بسداد التزاماتها عند استحقاقها في ظل كلٍ من الظروف العادية والحرجة. للحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتوفير مصادر تمويل مختلفة علاوة على قاعدة الإيداع المركزية لديها، كما تقوم بإدارة الموجودات السائلة بصورة مناسبة بالإضافة إلى مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة بصورة يومية. ويتضمن ذلك تقييماً للتدفقات النقدية المتوقعة ومدى توفر ضمانات ذات درجة عالية قد يتم استخدامها لضمان أي تمويل إضافي، حيثما تقتضي الضرورة.

تتمثل الأداة الأساسية لمراقبة السيولة بتحليل عدم التطابق لفترات الاستحقاق الذي يتم مراقبته على مدى الفترات الزمنية المتتالية ومن خلال العملات الرسمية. يتم وضع التوجيهات الإرشادية الخاصة بالتدفق النقدي السلبي المتراكم على مدى الفترات الزمنية المتتالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (تتمة)

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-٥ *إدارة مخاطر السيولة (تتمة)*

جداول الاستحقاق

فيما يلي جدول استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بناءً على الفترة المتبقية من نهاية فترة التقرير وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي:

	خلال ٣ أشهر ألف درهم	أكثر من ٣ – ٦ أشهر ألف درهم	أكثر من ٦ – ١٢ شهرًا ألف درهم	أكثر من ١ – ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	غير مؤرخة ألف درهم	المجموع ألف درهم
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	٦٠٨,٩٧٦	-	-	-	-	-	٦٠٨,٩٧٦
مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى	٧٧,٧٠٤	-	٩١,٨١٣	-	١٦٥,٢٣٠	-	٣٣٤,٧٤٧
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، بالصافي	٢,٢٠٧,٦١٦	٩٢٣,٧٤١	٨٢٠,٢٥١	٥,٠٧٥,٠٦٤	٣,٣٤٥,٨٦٣	-	١٢,٣٧٢,٥٣٥
موجودات متاحة للبيع	٦٦٣,٩٨٨	-	-	٣١٣,١٣٠	٨٧٥,٣٣٥	-	١,٨٥٢,٤٥٣
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	٣٢٢,٣٩٨	٣٢٢,٣٩٨
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	١٤٠,٦٣٧	١٤٠,٦٣٧
موجودات أخرى	٢٠٨,٨٢٩	٣٧,٨٤٦	٢٣,١٥١	٤٤,٥٧٧	٥٥,٤٢٧	-	٣٦٩,٨٣٠
مجموع الموجودات	٣,٧٦٧,١١٣	٩٦١,٥٨٧	٩٣٥,٢١٥	٥,٤٣٢,٧٧١	٤,٤٤١,٨٥٥	٤٦٣,٠٣٥	١٦,٠٠١,٥٧٦
المطلوبات وحقوق الملكية							
ودائع إسلامية للعملاء	٦,٤٤٠,٥٣٣	٢,٦١٩,٤٧٨	١,٩٧١,٨٨٥	٦٦,٠٠٠	-	-	١١,٠٩٧,٨٩٦
مطلوب لمصارف ومؤسسات مالية أخرى	٧٧٩,٦٧٢	-	٩١٨,١٢٥	٨٤٤,٦٧٥	-	-	٢,٥٤٢,٤٧٢
مطلوبات أخرى	٣٢٦,٥٥٣	٢٣,٢٢٤	-	-	-	-	٣٤٩,٧٧٧
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	٢,٠١١,٤٣١	٢,٠١١,٤٣١
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٧,٥٤٦,٧٥٨	٢,٦٤٢,٧٠٢	٢,٨٩٠,٠١٠	٩١٠,٦٧٥	-	٢,٠١١,٤٣١	١٦,٠٠١,٥٧٦

مصرف عجمان ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (تتمة)

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-٥ إدارة مخاطر السيولة (تتمة)

جداول الاستحقاق (تتمة)

فيما يلي جدول استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بناءً على الفترة المتبقية من نهاية فترة التقرير وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي:

	خلال ٣ أشهر	أكثر من ٣ – ٦ أشهر	أكثر من ٦ – ١٢ شهرًا	أكثر من ١ – ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	غير مؤرخة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	١,٥٤١,٧٣٦	-	-	-	-	-	١,٥٤١,٧٣٦
مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى	٨٦,٣٧١	-	-	٩١,٨١٣	٧٣,٤٥٠	-	٢٥١,٦٣٤
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، بالصافي	٢,٥٥٩,٥٦١	٩٦٢,٤٤٠	٦٧٦,١٧٩	٤,٠٦٤,٤٤٤	٢,٨٦٨,١٦١	-	١١,١٣٠,٧٨٥
موجودات متاحة للبيع	١٦٥,٣٢٥	-	-	٧٩,٢٥٦	١١٨,٠٥٤	-	٣٦٢,٦٣٥
محتفظ بها للاستحقاق	-	-	-	١٨٤,٨١٢	٣٣٤,١٦٢	-	٥١٨,٩٧٤
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	٧٨,٠٠٠	٧٨,٠٠٠
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	١٤٠,٤٧١	١٤٠,٤٧١
موجودات أخرى	٢٩٢,٣٥٤	٥,٠٥٩	-	-	-	-	٢٩٧,٤١٣
مجموع الموجودات	٤,٦٤٥,٣٤٧	٩٦٧,٤٩٩	٦٧٦,١٧٩	٤,٤٢٠,٣٢٥	٣,٣٩٣,٨٢٧	٢١٨,٤٧١	١٤,٣٢١,٦٤٨
المطلوبات وحقوق الملكية							
ودائع إسلامية للعملاء	٥,٨٧٩,١٦٠	٣,٢٠٩,٤١٠	١,٨٩٢,٨١٥	١٥,٨٦٧	١٤,٨٧٤	-	١١,٠١٢,١٢٦
مطلوب لمصارف ومؤسسات مالية أخرى	٣٣٠,٥٢٥	-	-	١,٤٨٧,٣٦٣	-	-	١,٨١٧,٨٨٨
مطلوبات أخرى	٢٦٠,٧٨٥	-	-	-	-	-	٢٦٠,٧٨٥
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	١,٢٣٠,٨٤٩	١,٢٣٠,٨٤٩
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٦,٤٧٠,٤٧٠	٣,٢٠٩,٤١٠	١,٨٩٢,٨١٥	١,٥٠٣,٢٣٠	١٤,٨٧٤	١,٢٣٠,٨٤٩	١٤,٣٢١,٦٤٨

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-٥ *إدارة مخاطر السيولة (تتمة)*

تتمثل أداة القياس الأساسية التي تستخدمها المجموعة لإدارة مخاطر السيولة بنسبة صافي الموجودات السائلة إلى الودائع من العملاء. ولهذا الغرض، يتم احتساب صافي الموجودات السائلة بإضافة النقد وما يعادله والاستثمارات في سندات الدين (الصكوك) المصنفة التي لها سوق نشط وسائل، ناقصاً أية ودائع من المصارف وسندات الدين (الصكوك) المصدرة وعمليات التمويل والالتزامات الأخرى التي تستحق خلال الشهر التالي. يتم استخدام عملية احتساب مماثلة وليست مطابقة بغرض تقييم مدى درجة التزام المجموعة بحدود السيولة الموضوعة من قبل المصرف المركزي. فيما يلي التفاصيل المعلنة للمصرف فيما يتعلق بنسبة صافي الموجودات السائلة إلى الودائع من العملاء كما في تاريخ التقرير وخلال السنة:

	٢٠١٦	٢٠١٥
في ٣١ ديسمبر	٪١٤	٪١٦,٤١

٦-٦ *المخاطر التشغيلية*

تتمثل المخاطر التشغيلية في مخاطر تكبد خسارة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة عدة أسباب مختلفة ترتبط بعمليات المجموعة والموظفين والتكنولوجيا والبنية التحتية، بالإضافة إلى عوامل خارجية أخرى خلاف مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة مثل تلك المخاطر التي تنتج عن المتطلبات القانونية والتنظيمية ومعايير الانضباط المؤسسي المتعارف عليها بصورة عامة. تنشأ المخاطر التشغيلية من كافة عمليات المجموعة، ويتم التعرض لها من قبل كافة شركات الأعمال.

يتمثل هدف المجموعة بإدارة المخاطر التشغيلية لتحقيق التوازن من حيث تجنب الخسائر المالية، والإضرار بسمعة المجموعة، مع تفعيل التكلفة بشكل عام، وتجنب إجراءات النظم الرقابية التي تحد من المبادرة والإبداع.

قامت المجموعة بوضع إطار عام للسياسات والإجراءات بغرض تحديد وتقييم ومراقبة وإدارة المخاطر والإبلاغ عنها. تقوم لجنة المخاطر والالتزام بتحديد وإدارة المخاطر التشغيلية بغرض التقليل من احتمالية تكبد أية خسائر تشغيلية. يتم الحد من المخاطر عن طريق التكافل، حيثما يكون مناسباً.

يتم دعم الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة من خلال أعمال المراجعة دورية التي يقوم بها قسم التدقيق الداخلي. تتم مناقشة نتائج أعمال المراجعة مع إدارة الوحدة المعنية التابعة لها، كما يتم تقديم ملخصات بهذا الشأن إلى لجنة التدقيق والإدارة العليا للمجموعة.

٦-٧ *إدارة رأس المال*

تقوم الجهة التنظيمية الرئيسية للمجموعة المتمثلة في المصرف المركزي، بوضع ومراقبة المتطلبات التنظيمية لرأس المال.

تبنى المصرف المركزي نظام رأس مال حسب اتفاقية بازل ٢ في نوفمبر ٢٠٠٩. قام المصرف باحتساب معدل كفاية رأس المال بما يتماشى مع التوجيهات الصادرة عن المصرف المركزي، بحيث لا يقل الحد الأدنى لنسبة رأس المال المحددة من المصرف المركزي عن عن ١٢% من الموجودات المرجحة بالمخاطر والتي تم احتسابها حسب التوجيهات الصادرة عن المصرف المركزي.

تم تقسيم رأس المال النظامي للمجموعة إلى شقين:

- الشق ١ من رأس المال، الذي يتضمن رأسمال الأسهم العادية والاحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة؛
- الشق ٢ من رأس المال، الذي يتضمن احتياطيات القيمة العادلة المتعلقة بالأرباح/ الخسائر غير المحققة من الاستثمارات المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع والمخصص الجماعي لانخفاض القيمة. تم تطبيق الحدود التالية على الشق ٢ من رأس المال:
  - ألا يزيد إجمالي الشق ٢ من رأس المال عن ٦٧٪ من قيمة الشق ١ من رأس المال؛
  - ألا تزيد المطلوبات الثانوية عن ٥٠٪ من إجمالي الشق ١ من رأس المال؛ و
  - ألا يزيد المخصص الجماعي لانخفاض القيمة عن ١,٢٥٪ من إجمالي قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر.

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-٧ *إدارة رأس المال (تتمة)*

تطبق حدود متنوعة على مكونات قاعدة رأس المال. فلا يمكن أن يتجاوز على ٦٧% من رأس المال المؤهل من المستوى ٢ عن رأس المال المؤهل من المستوى ١، ولا يجوز أن يزيد رأس المال المؤهل للقروض المساندة عن ٥٠% من رأس المال من المستوى ١؛ إذ يجب أن يشكّل رأس المال من المستوى ١ ما نسبته ٨% من الموجودات المرجحة بالمخاطر.

تقيّم الموجودات المرجحة بالمخاطر الخاصة بالمجموعة بالقياس إلى المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية الخاصة بها. تتضمن المخاطر الائتمانية، المخاطر المدرجة في بيان المركز المالي وغير المدرجة فيه. تتمثل مخاطر السوق في الخسائر من المراكز المدرجة وغير المدرجة في بيان المركز المالي والناشئة عن الحركة على أسعار السوق وتتضمن مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر الاستثمارات في حقوق الملكية ومخاطر السلع ومخاطر الخيارات. وتعرّف المخاطر التشغيلية مخاطر الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية غير الكافية أو غير الناجحة أو عن العناصر البشرية أو الأنظمة أو عن الأحداث الخارجية. لأغراض التقدير وفقا لمتطلبات المصرف المركزي يتبع المصرف طريقة القياس المعيارية لمخاطر الائتمان والسوق ومخاطر العمليات، وفقاً للقاعدةالأولىمن نظام بازل ٢.

تعتمد سياسة المجموعة على المحافظة على قاعدة رأس مال قوية وذلك للمحافظة على ثقة السوق وتعزيز التطوير المستقبلي للأعمال. تقوم المجموعة بالأخذ بعين الإعتبار رأس مال المجموعة ومقارنته بالعائد على المساهمين كما أن المجموعة تدرك مدى الحاجة إلى الموازنة بين العوائد المرتفعة الممكنة من خلال زيادة نسبة المديونية والمنافع الناتجة عنها ومدى الأمان الموفر من خلال قاعدة رأس مال قوية. تاريخياً، قامت المجموعة بإتباع سياسة توزيع أرباح حذرة لزيادة رأس المال من المصادر الداخلية لمقابلة حجم النمو المستقبلي.
استوفت المجموعة وعملياتها المنظمة فرديًا متطلبات رأس المال الخارجية المفروضة خلال السنة.

وافق المساهمون بالجمعية العمومية على زيادة رأس مال البنك الصادر من ١,١٢٣,٥٠٠,٠٠٠ درهم إلى ١,٦٢٣,٥٠٠,٠٠٠ درهم عن طريق حقوق إصدار ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهمًا بسعر إصدار ١,٣٥ درهم لكل سهم جديد بما يعكس القيمة الاسمية البالغة ١ درهم لكل سهم جديد وعلاوة السهم بقيمة ٣٥ فلس لكل لسهم. وخلال السنة انتهى البنك من إجراءات إصدار ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهمًا بقيمة ٦٧٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم متضمنة العلاوة البالغ قيمتها ٣٥ فلس للسهم (إيضاح ١٩).

يتعين على المجموعة الإعلان عن المصادر الرأسمالية والموجودات المرجحة بالمخاطر ضمن إطار اتفاقية بازل ٢ القاعدة ٣ على النحو المبين في الجدول التالي:

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
الشق ١ من رأس المال		
رأس المال	١,٦٢٣,٥٠٠	١,٠٥٠,٠٠٠
الاحتياطيات	٤٢٢,٠٥٠	٢٠٠,٢٢٤
	٢,٠٤٥,٥٥٠	١,٢٥٠,٢٢٤
الشق ٢ من رأس المال		
المخصص العام واحتياطي القيمة العادلة	١٠٢,٤٣٩	١٢٨,٩٤٧
إجمالي رأس المال النظامي	٢,١٤٧,٩٨٩	١,٣٧٩,١٧١
الموجودات المرجحة بالمخاطر		
مخاطر الائتمان	١٠,٩٢٩,٤١٠	٩,٨٧٢,٨٨٥
مخاطر السوق	-	-
المخاطر التشغيلية	٥٣٥,٠٢٨	٤٢٩,٢٤٠
إجمالي الموجودات المرجحة للمخاطر	١١,٤٦٤,٤٣٨	١٠,٣٠٢,١٢٥
نسبة كفاية رأس المال لرأس المال النظامي	%١٨,٧٤	%١٣,٣٩
نسبة كفاية رأس المال للشق ١ من رأس المال	%١٧,٨٤	%١٢,١٤

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-٧ *إدارة رأس المال (تتمة)*

توزيع رأس المال

تعتمد عملية توزيع رأس المال بين العمليات والأنشطة إلى حد كبير على الاستخدام الأمثل للعائدات المتحققة على رأس المال الموزع. إن حجم رأس المال الموزع على كل عملية أو نشاط يعتمد على المخاطر الكامنة بهذا النشاط. تقوم عملية توزيع رأس المال على تحديد العمليات والأنشطة الملزمة بشكل مستقل ومنفصل عن الجهات المسؤولة على هذه العمليات والأنشطة حيث تتم من خلال قسم التمويل وإدارة المخاطر في المجموعة، وتخضع للمراجعة عن طريق لجنة الموجودات والمطلوبات للمصرف بشكل ملائم.

وبالرغم من أن التوسيع من رأس المال المعدل للمخاطرة هو أساس رئيسي في تحديد كيفية توزيع رأس المال من خلال المجموعة للعمليات والأنشطة، إلا أنه ليس الأساس الوحيد المستخدم في صنع القرار. تم الأخذ بعين الاعتبار أيضاً الاستفادة من التعاون مع العمليات والأنشطة الأخرى وتوفر الإدارة والمصادر الأخرى، وتوافق النشاط مع أهداف استراتيجية المجموعة على المدى البعيد. تتم مراجعة سياسات المجموعة المتعلقة بإدارة رأس المال بشكل دوري من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

٧. تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

(أ) يفصل الجدول التالي تصنيف المجموعة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات المالية وقيمها الدفترية كما في ٣١ ديسمبر.

	موجودات متاحة للبيع	التكلفة المطفأة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٠١٦			
الموجودات المالية:			
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	-	٦٠٨,٩٧٦	٦٠٨,٩٧٦
مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى	-	٣٣٤,٧٤٧	٣٣٤,٧٤٧
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	-	١٢,٣٧٢,٥٣٥	١٢,٣٧٢,٥٣٥
موجودات متاحة للبيع	١,٨٥٢,٤٥٣	-	١,٨٥٢,٤٥٣
موجودات أخرى	-	٦٤,٦٢٨	٦٤,٦٢٨
المجموع	١,٨٥٢,٤٥٣	١٣,٣٨٠,٨٨٦	١٥,٢٣٣,٣٣٩
المطلوبات المالية:			
ودائع إسلامية للعملاء	-	١١,٠٩٧,٨٩٦	١١,٠٩٧,٨٩٦
مطلوب لمصارف ومؤسسات مالية أخرى	-	٢,٥٤٢,٤٧٢	٢,٥٤٢,٤٧٢
مطلوبات أخرى	-	٩٣,٢٤٧	٩٣,٢٤٧
المجموع	-	١٣,٧٣٣,٦١٥	١٣,٧٣٣,٦١٥
٢٠١٥			
الموجودات المالية			
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	-	١,٥٤١,٧٣٦	١,٥٤١,٧٣٦
مطلوب من مصارف ومؤسات مالية أخرى	-	٢٥١,٦٣٤	٢٥١,٦٣٤
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	-	١١,١٣٠,٧٨٥	١١,١٣٠,٧٨٥
موجودات متاحة للبيع	٣٦٢,٦٣٥	-	٣٦٢,٦٣٥
موجودات محفتظ بها للاستحقاق	-	٥١٨,٩٧٤	٥١٨,٩٧٤
موجودات أخرى	-	٥٠,٤٣٦	٥٠,٤٣٦
المجموع	٣٦٢,٦٣٥	١٣,٤٩٣,٥٦٥	١٣,٨٥٦,٢٠٠
المطلوبات المالية:			
ودائع إسلامية للعملاء	-	١١,٠١٢,١٢٦	١١,٠١٢,١٢٦
مطلوب لمصارف ومؤسسات مالية أخرى	-	١,٨١٧,٨٨٨	١,٨١٧,٨٨٨
مطلوبات أخرى	-	٥٣,١٩٠	٥٣,١٩٠
المجموع	-	١٢,٨٨٣,٢٠٤	١٢,٨٨٣,٢٠٤

٨. قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع الموجودات أو دفعه لتمويل المطلوبات بين طرفين راغبين بالشراء والبيع بتاريخ القياس. وبذلك، يمكن أن تنشأ فروقات بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة المقدرة. وبناءً على مفهوم القيمة العادلة، فإن المجموعة تفترض أنها مستمرة من دون أي نية أو طلب للحد من نطاق عملها أو إجراء أي صفقة بشروط صعبة وسلبية.

آليات التقييم والافتراضات المطبقة لقياس القيمة العادلة

تحدد القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية كما يلي:

- تحدد القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية الخاضعة لشروط وبنود ثابتة والمتاجرة بها في أسواق مالية نشطة على أساس أسعار السوق المدرجة (وتتضمن السندات المدرجة القابلة للاسترداد، وصكوك المقايضة، وصكوك الدين، والسندات الدائمة).
- تحدد القيمة العادلة للموجودات المالية الأخرى والمطلوبات المالية الأخرى (باستثناء الأدوات المشتقة) وفقاً لنماذج الأسعار المقبولة عموماً بناءً على تحليل التدفقات النقدية المخصومة باستخدام الأسعار السائدة في السوق وعروض الأسعار من المتاجرين لأدوات مشابهة.
- تحتسب القيمة العادلة للأدوات المشتقة باستخدام الأسعار المدرجة. وفي حال عدم توفر مثل هذه الأسعار، يتم إجراء تحليل التدفقات المالية المخصومة باستخدام منحنى الناتج السائد على مدى فترة الأداة لعقود المشتقات غير الاختيارية، ونماذج التسعير الاختيارية لعقود المشتقات الاختيارية. تقاس العقود الآجلة بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف الآجلة المحددة المدرجة ومنحنيات الناتج المبنية على أسعار فائدة محددة تطابق تواريخ استحقاقات العقود. يتم قياس مبادلة أسعار الربح على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية والمخصومة باستخدام منحنيات الربح المطبق والمأخوذة من نسب الربح المدرج.

القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة بالقيمة العادلة على أساس متكرر

يبين الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية التي تم قياسها بعد الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة، ومقسمة إلى مستويات من ١ إلى ٣ على أساس مدى وضوح القيم العادلة.

- قياس القيمة العادلة من المستوى ١ – وهي القيم المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدّلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة.
- قياس القيمة العادلة من المستوى ٢ – وهي القيم المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المحددة المستخدمة في المستوى الأول والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة (كأسعار) أو غير مباشر (مستنبطة من الأسعار).
- قياس القيمة العادلة من المستوى ٣ – وهي القيم المستنبطة بالاعتماد على أساليب التقييم وتتضمن مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة (مدخلات غير الملحوظة).

٨. قياس القيمة العادلة (تتمة)

القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة بالقيمة العادلة على أساس متكرر (تتمة)

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في تاريخ التقرير، حسب المستوى المتضمن في النظام المتدرج للقيمة العادلة الذي يتم من خلاله تصنيف قياس القيمة العادلة. تستند هذه المبالغ إلى القيم المعترف بها في بيان المركز المالي الموحد.

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	الإجمالي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات المالية				
الاستثمارات في الأوراق المالية المتاحة للبيع	١,٧١٣,١٣٣	-	١٣٩,٣٢٠	١,٨٥٢,٤٥٣
الموجودات غير المالية				
الاستثمارات العقارية	-	-	٣٢٢,٣٩٨	٣٢٢,٣٩٨
٣١ ديسمبر ٢٠١٥				
الموجودات المالية				
الاستثمارات في الأوراق المالية المتاحة للبيع	٣٣٢,٦٣٥	-	٣٠,٠٠٠	٣٦٢,٦٣٥
الموجودات غير المالية				
الاستثمارات العقارية	-	-	٧٨,٠٠٠	٧٨,٠٠٠

تأثير المدخلات غير الملحوظة على قياس القيمة العادلة

على الرغم من أن المجموعة تعتقد أن التقديرات الخاصة بها فيما يتعلق بالقيمة العادلة تعتبر مناسبة، فإن استخدام افتراضات أو طرق مختلفة قد يؤدي إلى قياسات مختلفة للقيمة العادلة. فيما يتعلق بقياسات القيمة العادلة في المستوى ٣، إن تغيير واحدة أو أكثر من الافتراضات المستخدمة للافتراضات البديلة المحتملة بصورة معقولة سيكون له التأثير التالي:

	التأثير على الأرباح أو الخسائر		التأثير على الدخل الشامل الأخر	
	إيجابي	سلبي	إيجابي	سلبي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣٢,٢٤٠	(٣٢,٢٤٠)	١٣,٩٣٢	(١٣,٩٣٢)
٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٧,٨٠٠	(٧,٨٠٠)	٣,٠٠٠	(٣,٠٠٠)

- فيما يتعلق بالموجودات المالية والمطلوبات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، ولها طبيعة قصيرة الأجل (حتى سنة واحدة)، ترى الإدارة أن القيمة الدفترية مساوية لقيمتها العادلة.
- فيما يتعلق بالاستثمارات في الأوراق المالية المتاحة للبيع، استخدمت الإدارة السعر المدرج، في حال توفره، لتحديد القيمة العادلة أو استخدام طريقة احتساب القيمة الحالية المرتكزة على مدخلات السوق الملحوظة.
- يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية استناداً إلى احتساب القيمة الحالية التي تأخذ في الاعتبار التصنيف الائتماني لتمويل المبلغ النقدي والمبالغ المتوقع دفعها مقدماً. يتم استخدام هذه الخصائص لتقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة واستخدام معدلات يتم تعديلها في ضوء المخاطر. إلا أن هذا الأسلوب يخضع لبعض القيود، مثل تقدير المعدل المناسب في ضوء المخاطر، وافتراضات ومدخلات مختلفة قد يترتب عليها نتائج مختلفة.
- يتم تقدير القيم العادلة للودائع من المصارف والعملاء باستخدام طريقة احتساب القيمة الحالة مع تطبيق الأسعار المقدمة للودائع التي تنطوي على فترات استحقاق وشروط مماثلة. تعتبر القيمة العادلة للودائع مستحقة الدفع عند الطلب هي المبلغ مستحق الدفع في تاريخ التقرير.

٩. النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي

(أ) فيما يلي تحليل النقد والأرصدة للمجموعة لدى المصرف المركزي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠١٥:

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
نقد في الصندوق	٨٦,٤٤٨	٩٥,٧٨٣
أرصدة لدى المصرف المركزي:		
حسابات جارية	١٢٠,١٢٣	٤٥٦,٣٧٠
متطلبات الاحتياطي لدى المصرف المركزي (إيضاح ٩ (ب))	٤٠٢,٤٠٥	٣٦٤,٥٨٣
مرابحات دولية لدى المصرف المركزي	-	٦٢٥,٠٠٠
	٦٠٨,٩٧٦	١,٥٤١,٧٣٦

النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠١٥ محتفظ بها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

(ب) يتطلب من المجموعة الاحتفاظ باحتياطيات لدى المصرف المركزي بالدرهم الإماراتي أو الدولار الأمريكي. إن هذه الاحتياطيات غير متوفرة للعمليات اليومية للمجموعة ولا يمكن سحبها من دون موافقة المصرف المركزي. ويختلف مستوى الاحتياطي المطلوب شهريًا حسب توجهات المصرف المركزي المعنية. ومع ذلك، وافق المصرف المركزي بموجب التعميم رقم ٢٠٠٨/٤٣١٠، للمصارف بالاقتراض إلى حد ١٠٠% من متطلبات احتياطياتها بالدرهم الإماراتي والدولار الأمريكي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغ الإحتياطي الإلزامي لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة ٤٠٢ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ٣٦٥ مليون درهم).

١٠. مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى

(أ) فيما يلي تحليل المطلوب للمصرف من مصارف ومؤسسات مالية أخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠١٥:

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
حسابات جارية (إيضاح ٢٨)	٧٧,٧٠٤	٨٦,٣٧١
ودائع وكالة لدى المصارف	٢٥٧,٠٤٣	١٦٥,٢٦٣
المجموع	٣٣٤,٧٤٧	٢٥١,٦٣٤

(ب) فيما يلي التحليل الجغرافي للمطلوب من مصارف ومؤسسات مالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠١٥:

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
داخل الإمارات العربية المتحدة	٣٩,٣٢٥	٧٥,٥٧٤
خارج الإمارات العربية المتحدة	٢٩٥,٤٢٢	١٧٦,٠٦٠
المجموع	٣٣٤,٤٧٤	٢٥١,٦٣٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (تتمة)

١١. الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، بالصافي

(أ) فيما يلي تحليل الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠١٥:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
موجودات تمويلية إسلامية		
مرابحات سيارات	٢٦٨,٩٨٨	٢٧٤,٩٥٤
مرابحات بضائع	٤,٧٩٠,٢٤٥	٤,٣٥٤,٧٩٧
مجموع المرابحات	٥,٠٥٩,٢٣٣	٤,٦٢٩,٧٥١
إجارات	٦,٨٣٩,٠٨٧	٥,٨٦٧,٢٦١
استصناع	١٤,١٦١	٢,٢٢٢
بطاقة ائتمان إسلامية	٤٠,٣٩١	٤٠,٢٤٩
إيرادات مؤجلة	١١,٩٥٢,٨٧٢	٥,٩٠٩,٧٣٢
	(٩٠٦,٣٣٢)	(٦٤٨,٤٩٨)
مجموع الموجودات التمويلية الإسلامية	١١,٠٤٦,٥٤٠	٩,٨٩٠,٩٨٥
موجودات استثمارية إسلامية		
مشاركات	٨٠,٠٠٠	١٣٦,٨٦٦
مضاربات	١,٠٠١,٦٤٠	٧٣٧,٠٦٧
وكالات	٦٠٦,٢٤٣	٦١٠,٢٩٠
مجموع الموجودات الاستثمارية الإسلامية	١,٦٨٧,٨٨٣	١,٤٨٤,٢٢٣
مجموع الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	١٢,٧٣٤,٤٢٣	١١,٣٧٥,٢٠٨
مخصص لانخفاض القيمة (إيضاح ١١ (ب))	(٣٦١,٨٨٨)	(٢٤٤,٤٢٣)
مجموع الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، الصافي	١٢,٣٧٢,٥٣٥	١١,١٣٠,٧٨٥

(ب) فيما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠١٥:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
فردي		
الرصيد في ١ يناير	٩٦,١٠١	٧٥,٥٠٨
محمل للسنة	١١٦,٩٩١	٢٠,٦٣٣
مشطوبات	(١٥,٠٧٣)	(٤٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٩٨,٠١٩	٩٦,١٠١
جماعي		
الرصيد في ١ يناير	١٤٨,٣٢٢	١٠٨,٠٥٢
محمل للسنة	١٥,٥٤٧	٤٠,٢٧٠
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٦٣,٨٦٩	١٤٨,٣٢٢
مجموع المخصص الفردي والجماعي	٣٦١,٨٨٨	٢٤٤,٤٢٣

١١. الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية (تتمة)

(ج) في سياق الاعتيادي لأعمال المصرف بشأن تقديم التمويل، يحتفظ المصرف بضمانات كتأمين في محاولة لتخفيف مخاطر الائتمان المرتبطة بالموجودات التمويلية وا لاستثمارية الإسلامية. تتضمن تلك الضمانات رهن عقاري على الأراضي والمباني وحق الحجز على المدخرات والودائع الاستثمارية والأسهم. وفيما يلي القيمة المقدرة للضمانات بشأن الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية بخلاف موجودات التجزئة والتي هي بالأساس تمويل قائم على الموجودات:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
ممتلكات ورهونات عقارية	٤,٨٦٣,٧٨٨	٣,١٩٦,٢٧٠
ودائع وأسهم ملكية	١,٨٦٧,٧٩٦	٨٤٨,٩٦٠

(د) بلغت القيمة العادلة للضمانات التي يحتجزها المصرف بشأن التسهيلات المحددة بشكل فردي لانخفاض القيمة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مبلغ ١١٦ مليون درهم (٢٠١٥: ٥٢ مليون درهم).

(هـ) بلغت القيمة الإجمالية للموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية المحددة لانخفاض القيمة بشكل فرديفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مبلغ ٣٨٤ مليون درهم (٢٠١٥: ١٤٢ مليون درهم).

١١. الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية (تتمة)

(و) فيما يلي تحليل الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية بالصافي حسب القطاع الصناعي والجغرافي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠١٥.

	داخل الإمارات العربية المتحدة	خارج الإمارات العربية المتحدة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٠١٦			
القطاع الاقتصادي			
الحكومة	٤٧,١٦٧	١٣١,١٩٦	١٧٨,٣٦٣
الصناعة والخدمات	٣,٥٩٨,٣٢٥	٨٦,٣٩٩	٣,٦٨٤,٧٢٤
التجارة	١,٨٧٧,٣٩٨	-	١,٨٧٧,٣٩٨
مؤسسات مالية	٥٠,٧٩٧	-	٥٠,٧٩٧
العقارات	٣,٤١٣,٣٨٥	١١٨,٧٠٢	٣,٥٣٢,٠٨٧
التمويل السكني	١,٧١٦,٧٨٣	-	١,٧١٦,٧٨٣
التمويل الاستهلاكي	١,٦٩٤,٢٥١	٢٠	١,٦٩٤,٢٧١
	١٢,٣٩٨,١٠٦	٣٣٦,٣١٧	١٢,٧٣٤,٤٢٣
مخصص لانخفاض القيمة (إيضاح ١١ (ب))			(٣٦١,٨٨٨)
المجموع			١٢,٣٧٢,٥٣٥

٢٠١٥			
القطاع الاقتصادي			
الحكومة	١,٥٨٢,٢٦٤	١٢,٢٨٣	١,٥٩٤,٥٤٧
الصناعة والخدمات	٢,١٨٨,٣٨٥	-	٢,١٨٨,٣٨٥
التجارة	٢,٠٨٤,٧٤٩	٣٢,٣٤٢	٢,١١٧,٠٩١
مؤسسات مالية	٣٣٩,٦٦٧	١٧٧,٤٩٢	٥١٧,١٥٩
العقارات	٢,١٣٩,٢٨١	٩١,٨١٣	٢,٢٣١,٠٩٤
التمويل السكني	١,٣٥٤,٣٣١	-	١,٣٥٤,٣٣١
التمويل الاستهلاكي	١,٣٧٢,٦٠١	-	١,٣٧٢,٦٠١
	١١,٠٦١,٢٧٨	٣١٣,٩٣٠	١١,٣٧٥,٢٠٨
مخصص لانخفاض القيمة (إيضاح ١١ (ب))			(٢٤٤,٤٢٣)
المجموع			١١,١٣٠,٧٨٥

١٢. أوراق مالية استثمارية

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
محتفظ بها للاستحقاق – صكوك (إيضاح ١٢-١ (أ))	-	٥١٨,٩٧٤
متاحة للبيع – صكوك مدرجة (إيضاح ١٢-٢ (أ))	١,٨٥٢,٤٥٣	٣٦٢,٦٣٥
	١,٨٥٢,٤٥٣	٨٨١,٦٠٩

١٢. أوراق مالية استثمارية (تتمة)

أعادت المجموعة خلال السنة تصنيف الاستثمارات المدرجة في محفظة المحتفظ بها للاستحقاق بقيمة دفترية تبلغ ٩٩٧ مليون درهم إلى محفظة المتاحة للبيع مما أدى إلى عدم قدرة المجموعة تصنيف أية استثمارات كمحتفظ بها للاستحقاق في السنتين الماليتين القادمتين.

١٢-١ محتفظ بها للاستحقاق

(أ) فيما يلي التحليل الجغرافي للاستثمارات في صكوك محتفظ بها للاستحقاق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠١٥:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
داخل الإمارات العربية المتحدة	-	٣٥٢,٢٢٧
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	-	١٦٦,٧٤٧
	-	٥١٨,٨٧٤

(ب) فيما يلي تحليل للاستثمارات في صكوك محتفظ بها للاستحقاق حسب القطاع الصناعي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠١٥:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
الحكومة	-	٢٥٩,٤٨٧
الصناعة والخدمات	-	١٦٧,٥٤٠
القطاع العقاري	-	٩١,٩٤٧
المجموع	-	٥١٨,٩٧٤

(ج) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغ سعر السوق المدرج للصكوك المحتفظ بها للاستحقاق صفر درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ٥١٢ مليون درهم)، وتتوقع المجموعة استرداد تدفقات نقدية بمبلغ صفر درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ٥١٤ مليون درهم) من رد قيمة الصكوك المحتفظ بها للاستحقاق حال استحقاقها.

١٢-٢ متاحة للبيع

(أ) فيما يلي التحليل الجغرافي للاستثمارات في صكوك المتاحة للبيع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠١٥:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
داخل الإمارات العربية المتحدة	٦٣٧,٦٨١	١٥٨,٣١٦
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	٥٢١,٣٩٨	١٦٥,٣٢٥
باقي دول العالم	٩٦٣,٣٧٤	٣٨,٩٩٤
المجموع	١,٨٥٢,٤٥٣	٣٦٢,٦٣٥

(ب) فيما يلي تحليل للاستثمارات في صكوك متاحة للبيع حسب القطاع الصناعي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠١٥:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
الحكومة	١,٥١١,٨٠٦	١٦٥,٣٢٥
الصناعة والخدمات	٥٠,٠٠٠	-
العقارات	١٢٠,٢٧٧	-
مؤسسات مالية	١٧٠,٣٧٠	١٩٧,٣١٠
المجموع	١,٨٥٢,٤٥٣	٣٦٢,٦٣٥

(ج) خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، سجلت المجموعة أرباح القيمة العادلة على الاستثمارات المتاحة للبيع بقيمة ٢٨ مليون درهم في احتياطي استثمار القيمة العادلة (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: بلغت أرباح القيمة العادلة ١٠ مليون درهم).

١٣. استثمارات عقارية

(أ) فيما يلي الحركة في الاستثمارات العقارية خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠١٥:

	عقارات قيد الإنشاء	عقارات أخرى	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٠١٦			
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٦	٧٨,٠٠٠	-	٧٨,٠٠٠
إضافات خلال السنة	٦٣,٦٣٧	١٢٩,٨٠٠	١٩٣,٤٣٧
تحويل عند إنجاز البناء	(١١٤,٠٣٩)	١١٤,٠٣٩	-
زيادة في القيمة العادلة خلال السنة	-	٥٠,٩٦١	٥٠,٩٦١
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٢٧,٥٩٨	٢٩٤,٨٠٠	٣٢٢,٣٩٨
٢٠١٥			
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٥	٥٢,٠٠٠	-	٥٢,٠٠٠
إضافات خلال السنة	٢١,٠١٥	-	٢١,٠١٥
زيادة في القيمة العادلة خلال السنة	٤,٩٨٥	-	٤,٩٨٥
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٧٨,٠٠٠	-	٧٨,٠٠٠

يُحتفظ بجميع الاستثمارات العقارية للمجموعة ضمن تملك حر وتقع جميعها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

(ب) إن قيمة الاستثمارات العقارية للمجموعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ تبلغ ٣٢٢ مليون درهم (٢٠١٥: ٧٨ مليون درهم). وتستند القيمة العادلة بالأساس على مدخلات السوق غيرالملحوظة (أي المستوى ٣).

أجرى مقيمو عقارات غير تابعين للمصرف، وهم مقيمو عقارات من أصحاب المؤهلات المعترف بها ولديهم أحدث الخبرات بموقع وفئة الاستثمارات العقارية التي أُجري عليها التقييم.

(ج) استحوذت المجموعة على استثمارات عقارية بقيمة عادلة تبلغ ١٣٠ مليون درهم من أحد الأطراف ذات العلاقة. وقد تم إجراء تقييم مستقل من شركة تقييم غير مرتبطة بالمجموعة ومن أصحاب المؤهلات المهنية والخبرة الحديثة بموقع وفئة الاستثمار العقاري الذي خضع للتقييم.وذلك لأغراض الاستحواذ.

١٤. ممتلكات ومعدات

	تحسينات على العقارات المستأجرة ألف درهم	أثاث، تركيبات ومعدات ألف درهم	سيارات ألف درهم	أجهزة وبرامج كمبيوتر ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف درهم	أراضي ومباني ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة							
في ١ يناير ٢٠١٥	٤١,٤٩٥	٢١,٥٦٩	١,٢٠١	٤٠,٤٠٧	٢٣,٧٦٩	-	١٢٨,٤٤١
إضافات	١٢,٩٣٨	٢,٠٦٤	٢٤٦	١٥,٣٩٧	(١٢,٨٦٠)	٩٧,٢١٦	١١٥,٠٠١
شطب	(١,٩٥٩)	-	-	-	-	-	(١,٩٥٩)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٥٢,٤٧٤	٢٣,٦٣٣	١,٤٤٧	٥٥,٨٠٤	١٠,٩٠٩	٩٧,٢١٦	٢٤١,٤٨٣
إضافات	١,٧٠٠	٤٢٧	-	٣,٣٢٣	٧,٧٣٠	٢,٠٩٩	١٥,٢٧٩
تحويلات	٣,٣٤٩	٤,٢٨٣	-	٥,٠٤٠	(١٢,٦٧٢)	-	-
استبعادات	-	-	(٢٧٢)	-	-	-	(٢٧٢)
شطب	-	-	-	-	(٩٦)	-	(٩٦)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	**٥٧,٥٢٣**	**٢٨,٣٤٣**	**١,١٧٥**	**٦٤,١٦٧**	**٥,٨٧١**	**٩٩,٣١٥**	**٢٥٦,٣٩٤**
الاستهلاك المتراكم							
في ١ يناير ٢٠١٥	٣١,٥١٩	١٧,٤٩٠	٧٤٩	٣٤,٨٣٥	-	-	٨٤,٥٩٣
محمل للسنة	٧,١٤٧	٢,٠٤٤	١٩٠	٦,٣٣٥	-	١,١٦٦	١٦,٨٨٢
شطب	(٤٦٣)	-	-	-	-	-	(٤٦٣)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣٨,٢٠٣	١٩,٥٣٤	٩٣٩	٤١,١٧٠	-	١,١٦٦	١٠١,٠١٢
محمل للسنة	٤,١٦٢	١,٩٣٢	١٦٢	٧,٢٠٧	-	١,٥٥٤	١٥,٠١٧
استبعادات	-	-	(٢٧٢)	-	-	-	(٢٧٢)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	**٤٢,٣٦٥**	**٢١,٤٦٦**	**٨٢٩**	**٤٨,٣٧٧**	**-**	**٢,٧٢٠**	**١١٥,٧٥٧**
صافي القيمة الدفترية							
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	**١٥,١٥٨**	**٦,٨٧٧**	**٣٤٦**	**١٥,٧٩٠**	**٥,٨٧١**	**٩٦,٥٩٥**	**١٤٠,٦٣٧**
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	١٤,٢٧١	٤,٠٩٩	٥٠٨	١٤,٦٣٤	١٠,٩٠٩	٩٦,٠٥٠	١٤٠,٤٧١

* تتضمن الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ تكلفة متكبدة في مشاريع معلوماتية.

١٥. موجودات أخرى

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
إيرادات مستحقة على الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	٥٢,١٧١	٤٢,٦٢٤
موجودات مستحوذة في تسوية موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	٢٣,٦٨٤	-
إيرادات مستحقة على الاستثمارات في الأوراق المالية	١٢,٤٥٧	٧,٨١٢
مصاريف مدفوعة مقدمًا	١٩,٠٢٨	١٨,٤٦٧
سلف للموظفين	١١,٩٢٨	١٠,١١٥
قبولات (إيضاح ١٨)	١٦٧,٨٤٢	١٥٨,٣٠٣
أخرى	٨٢,٧٢٠	٦٠,٠٩٢
	٣٦٩,٨٣٠	٢٩٧,٤١٣

١٦. الودائع الإسلامية للعملاء

(أ) فيما يلي تحليل الودائع الإسلامية لعملاء المصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠١٥:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
حسابات جارية	١,٧١٦,١٧٥	١,٦٣٨,٥٢٤
ودائع مضاربة:		
حسابات توفير	١٧٥,٢٢٣	١٥٦,١٢٢
ودائع لأجل	٩٦,٨٩٢	١٤٥,٨٩٥
	١,٩٨٨,٢٩٠	١,٩٤٠,٥٤١
ودائع وكالة	٨,٩٠٣,٩٤٠	٨,٨٦٩,٦٧٠
حسابات ضمان	١١١,٢١٥	١٠٠,٣٩٠
حسابات الهامش	٩٤,٤٥١	١٠١,٥٢٥
	١١,٠٩٧,٨٩٦	١١,٠١٢,١٢٦

جميع ودائع العملاء كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠١٥ محتفظ بها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

١٧. مطلوب للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى

(أ) فيما يلي التحليل للمطلوب لمصارف ومؤسسات مالية أخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠١٥:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
ودائع استثمارية	٢,٥٤٢,٤٧٢	١,٨١٧,٨٨٨
المجموع	٢,٥٤٢,٤٧٢	١,٨١٧,٨٨٨

(ب) فيما يلي التحليل الجغرافي للمطلوب لمصارف ومؤسسات مالية أخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠١٥:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
داخل الإمارات العربية المتحدة	١,٩٦٤,٤٢٥	١,٤٨٧,٣٦٣
خارج الإمارات العربية المتحدة	٥٩٦,٠٤٧	٣٣٠,٥٢٥
المجموع	٢,٥٤٢,٤٧٢	١,٨١٧,٨٨٨

١٨. مطلوبات أخرى

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
ربح مستحق على الودائع الإسلامية للعملاء والإيداعات من المصارف	٩٣,٢٤٧	٥٣,١٩٠
مخصصات لرواتب ومنافع الموظفين	١٩,٢١٩	١١,٤٨٤
شيكات المدراء	٤٥,١٩٣	٢١,٠٦١
قبولات (إيضاح ١٥)	١٦٧,٨٤٢	١٥٨,٣٠٣
أخرى	٢٤,٢٧٦	١٦,٧٤٧
	٣٤٩,٧٧٧	٢٦٠,٧٨٥

١٩. رأس المال

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
الصادر والمدفوع بالكامل:		
١,٦٢٣,٥٠٠,٠٠٠ (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠) سهمًا قيمة كل سهم ١ درهم	١,٦٢٣,٥٠٠	١,٠٥٠,٠٠٠

وافق المساهمون بالجمعية العمومية على زيادة رأس مال البنك الصادر من ١,١٢٣,٥٠٠,٠٠٠ درهم إلى ١,٦٢٣,٥٠٠,٠٠٠ درهم عن طريق حقوق إصدار ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهمًا بسعر إصدار ١,٣٥ درهم لكل سهم جديد بما يعكس القيمة الاسمية البالغة ١ درهم لكل سهم جديد وعلاوة السهم بقيمة ٣٥ فلس لكل لسهم. وخلال السنة انتهى البنك من إجراءات إصدار ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهمًا بقيمة ٦٧٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم.

وعملًا بمقتضى القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٥، فقد تم إضافة العلاوة البالغ قيمتها ١٧٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم بشأن حقوق الإصدار إلى الاحتياطي القانوني.

٢٠. الاحتياطي القانوني

تقضي المادة ١٩٢ من القانون التجاري للشركات وبنود النظام الأساسي للمصرف، بتحويل ١٠٪ من صافي أرباح السنة إلى الاحتياطي القانوني إلى أن يساوي هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المصدر. إن هذا الاحتياطي غير القابل للتوزيع في غير الأحوال التي يصرح بها القانون.

٢١. توزيعات الأرباح المدفوعة والمقترحة

كما في تاريخ الموافقة على البيانات المالية الموحدة، تم تقديم اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيعات الأرباح إلى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة من أجل الحصول على موافقه عليه.

في الجمعية العمومية السنوية المنعقدة بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠١٦، أعلن المساهمون عن الموافقة على توزيع أسهم منحة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بنسبة ٧% (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ٥%) من رأس المال البالغ ٧٣,٥ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ٥٠ مليون درهم). وقد تم على إثر ذلك زيادة رأس المال بقيمة توزيعات أسهم المنحة. كما وقد تم الموافقة على مبلغ ٢,٥ مليون درهم مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة.

٢٢. إيرادات من موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
إيرادات من مرابحة	٢٤٧,٧٢٣	٢١٨,٣٦٢
إيرادات من إجارة	٢٦٦,٦١١	٢١٥,٥٣٩
إيرادات من مضاربة	٣٧,٢١٣	٣٩,٠٧٥
إيرادات من وكالة	٣,٥٠٠	٨,٥٣٢
إيرادات من مشاركة	٥,٤٣٣	٦,٧٧٣
إيرادات من تمويل استصناع	٣٠٢	٨
	٥٦٠,٧٨٢	٤٨٨,٢٨٩

٢٣. إيرادات من أوراق مالية استثمارية

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
إيردات من صكوك متاحة للبيع	١٩,٨٥٥	٩,٣٤١
ربح محقق من بيع صكوك متاحة للبيع	٤٢,٣٢٤	٣,٣٠٨
إيرادات من صكوك محتفظ بها للاستحقاق	٢١,٥٩٩	١٨,٢٨٠
المجموع	٨٣,٧٧٨	٣٠,٩٢٩

٢٤. إيرادات الرسوم والعمولات وإيرادات أخرى

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
رسوم وعمولات تجارية	٧,٩٥١	٩,٩٦٣
إيرادات سعر الصرف الأجنبي	٩,٤٥٣	٦,٣٧٥
رسوم الودائع وبطاقات الائتمان	١١,٧٣٣	١٢,١٧٣
رسوم تقييم ومعاملات	٢٥,٢٣٨	٢٧,٦٣٧
رسوم تعاقد	١٣,٢٦٩	١٤,٤٣٦
إيرادات من الاستثمارات العقارية	٥٢,٨٦٣	-
أخرى	١٢,٠٣٧	٩,٠٨٥
المجموع	١٣٢,٥٤٤	٧٩,٦٦٩

٢٥. تكاليف الموظفين

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
رواتب ومنافع	١١٤,٤٥١	١٠٨,٤٢٩
تكاليف أخرى متعلقة بالموظفين	٦٤,٢٢٥	٥٥,٢٩٩
	١٧٨,٦٧٦	١٦٣,٧٢٨

٢٦. مصاريف عمومية وإدارية

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
مصاريف الإيجار	١٢,١٥٣	١١,٤١٢
مصاريف اتصالات	٤,٠٥٨	٣,٨٧٢
ترخيص برامج إلكترونية	٣,٩٦٦	٤,٤٦٥
تكاليف صيانة الآلات والمباني	٣,٩٢٦	٣,٧٠٦
أتعاب مهنية وقانونية	٣,١٧٦	١,٤٠٣
خدمات الأمن وتتضمن خدمات نقل النقد	٣,٠٦٢	٢,٨٩٠
مصاريف التسويق، والتصميم، وتطوير المنتج والاتصالات	٢,٩٩٤	٣,٩٣٣
مصاريف استشارية	٢,٥٢٥	٢,٠٣٩
مطبوعات وقرطاسية	٢,٢٧٢	٢,٥٤٣
أخرى	١٣,٢٧٠	١٦,٤٨٥
	٥١,٤٠٢	٥٢,٧٤٨

٢٧. الأرباح للسهم

تحتسبالأرباح للسهم عن طريق تقسيم أرباح المساهمين للسنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم الاعتيادية عند الإصدار خلال السنة كما يلي:

	٢٠١٦	٢٠١٥
الأرباح للسهم		
الربح للسنة المنتهية (ألف درهم)	١٢٥,٥٤٥	١٢٢,٠٧٥
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (ألف درهم)	(٢,٥٠٠)	(١,٤٢٦)
الربح للسنة بعد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	١٢٣,٠٤٥	١٢٠,٦٤٩
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في ١ يناير (ألف درهم)	١,٠٥٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
تأثير أسهم المنحة المصدرة (ألف درهم)		
أسهم منحة مصدرة في ٢٠١٥	-	٥٠,٠٠٠
أسهم منحة مصدرة في ٢٠١٦	٧٣,٥٠٠	٧٣,٥٠٠
تأثير حقوق إصدار أسهم (ألف درهم)		
بند المكافأة	-	١١١,٥١٨
أسهم جديدة مصدرة (المعدل المرجح)	٣١٩,٥٥٨	-
المعدل المرجح لعدد الأسهم القائمة في ٣١ ديسمبر (ألف درهم)	١,٤٤٣,٠٥٨	١,٢٣٥,٠١٨
الأرباح للسهم (الدرهم)	٠,٠٨٥	٠,٠٩٨

لم يكن هناك أية أسهم قائمة مخفضة محتملة قائمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠١٥.

تم تعديل العدد المرجح للأسهم العادية قيد الإصدار على مدار السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ لتعكس أسهم المنحة المصدرة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

٢٨. النقد وما يعادله

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي (إيضاح ٩)	٦٠٨,٩٧٦	١,٥٤١,٧٣٦
مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية (إيضاح ١٠)	٧٧,٧٠٤	٨٦,٣٧١
أوراق مالية استثمارية (إيضاح ١٢) –استثمارات عالية السيولة بتاريخ استحقاق أصلي أقل من ٣ أشهر	٦٦٤,٠٥٤	١٦٥,٣٢٥
	١,٣٥٠,٧٣٤	١,٧٩٣,٤٣٢
يطرح: وديعة إلزامية لدى المصارف المركزية (إيضاح ٩)	(٤٠٢,٤٠٥)	(٣٦٤,٥٨٣)
	٩٤٨,٣٢٩	١,٤٢٨,٨٤٩

٢٩. معاملات الأطراف ذات العلاقة

(أ) إن بعض الأطراف ذات العلاقة (مثل أعضاء مجلس الإدارة وأفراد الإدارة العليا والمساهمين الرئيسيين للمجموعة والشركات التي يملكون حصصاً رئيسية بها) هم عملاء لدى المجموعة ضمن نطاق النشاط الاعتيادي. إن مثل هذه المعاملات قد تمت على نفس الأسس السائدة مع الأطراف غير ذوي العلاقة بما في ذلك أسعار الربح والضمانات ولا تتحمل أكثر من المخاطر الاعتيادية. مثل هذه المعاملات لأطراف ذات علاقة موضحة أدناه.

(ب) تخضع المجموعة لسيطرة حكومة عجمانبنسبة ملكية ٢٦% (٢٠١٥: ٢٥% من رأس المال الصادر والمدفوع).

(ج) استحوذت الشركة على استثمارات عقارية من طرف ذو علاقة بقيمة عادلة قيمتها ١٣٠ مليون درهم.

المعاملات

فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

	٢٠١٦			٢٠١٥		
	المساهمين الأساسيين	أعضاء مجلس الإدارة وأطراف أخرى ذات علاقة	المجموع	المساهمين الأساسيين	أعضاء مجلس الإدارة وأطراف أخرى ذات علاقة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
حصة المودعين من الأرباح	٥٧,٧٨٦	١,٣٧٦	٥٩,١٦٢	٤٥,٧١٥	٧٦٩	٤٦,٤٨٤
الإيرادات من الاستثمار في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	٤٢,٧٣٤	٤,١٤٩	٤٦,٨٨٣	٣٧,٠٨٢	٤,١٨٣	٤١,٢٦٥
المصروفات الإيجارية	-	١,٦٦٠	١,٦٦٠	٨٢٤	٦٣٨	١,٤٦٢

الأرصدة

فيما يلي الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة بتاريخ التقرير:

	٢٠١٦			٢٠١٥		
	المساهمين الأساسيين	أعضاء مجلس الإدارة وأطراف أخرى ذات علاقة	المجموع	المساهمين الأساسيين	أعضاء مجلس الإدارة وأطراف أخرى ذات علاقة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	٧٧٨,٤٢٠	٦٨,٣٥٥	٨٤٦,٧٧٥	١,٤٣٩,١٣٦	٩٢,٦٣٨	١,٥٣١,٧٧٤
ودائع العملاء	٢,٢١٨,٨٢٠	٨٠,٢٥٩	٢,٢٩٩,٠٧٩	٢,٨٧٥,٧٢٨	٤٤,٤٠١	٢,٩٢٠,١٢٩
موجودات أخرى (سلف)	-	٢٦,٩٠٠	٢٦,٩٠٠	-	-	-

٢٩. معاملات الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

تعويض أفراد الإدارة

فيما يلي تعويضات كبار أفراد الإدارة:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
منافع الموظفين قصيرة الأجل	١٨,٦٣١	١٧,٨٨٣
منافع نهاية الخدمة	١,٠٦٨	١,٠١٥
المجموع	١٩,٦٩٩	١٨,٨٩٨

٣٠. الالتزامات والتعهدات الطارئة

تعهدات رأسمالية

كان لدى المجموعة تعهدات رأسمالية قائمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بقيمة ٧٠ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ٥٥ مليون درهم) والتي سيتم تمويلها خلال الإثنا عشر شهرًا القادمة.

الالتزامات والتعهدات الطارئة المتعلقة بالائتمان

تشتمل الارتباطات المتعلقة بالائتمان على التزامات بتقديم ائتمان مخصص للوفاء بمتطلبات عملاء المجموعة.

فيما يلي ارتباطات والتزامات المجموعة الطارئة المتعلقة بالائتمان:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
التزامات بتقديم ائتمان	١,٠٤٤,١٢٦	٨٨٤,٦٥٥
خطابات اعتماد	٥١,٠١٤	٩٤,١٩٥
خطابات ضمان	٤٨٦,٧٧٨	٤٥١,٣١٥
	١,٥٨١,٩١٨	١,٤٣٠,١٦٥

٣١. التحليل حسب القطاع

يتم بيان القطاعات التشغيلية وفقاً للتقارير الداخلية المقدمة إلى اللجنة التنفيذية (الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات التشغيلية) وهي المسؤولة عن توزيع الموارد على القطاعات المعلنة وتقييم أدائها بعد تبني الإدارة المنهج الخاص بالمعيار رقم ٨ من معايير التقارير المالية الدولية،

تشتمل المجموعة على ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

- الأعمال المصرفية للأفراد – تتضمن الحسابات الجارية الخاصة للعملاء من الأفراد وحسابات الادخار والودائع وبطاقات الائتمان وبطاقات الخصم والتمويل الشخصي والتمويل العقاري؛
- الأعمال المصرفية للشركات – تتضمن المعاملات مع المؤسسات بما في ذلك الجهات الحكومية والهيئات العامة وتتألف من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية والودائع ومعاملات التمويل التجاري؛
- أعمال الخزينة – تتضمن أنشطة غرفة التداول وأسواق المال ذات الصلة ومعاملات صرف العملات الأجنبية مع مصارف ومؤسسات مالية أخرى بما في ذلك مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ولا يمثل أي مما سبق قطاعاً معلناً بشكل منفصل.

حيث أن كافة عمليات كل قطاع من قطاعات المجموعة تعتبر عمليات مالية تنتج معظم إيراداتها من الدخل من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، وحيث أن اللجنة التنفيذية تعتمد بشكل أساسي على صافي الدخل لتقييم أداء القطاع، يتم عرض إجمالي إيرادات ومصروفات كافة القطاعات المعلنة على أساس صافي القيمة.

ترتكز تقارير إدارة المجموعة على قياس الأرباح التشغيلية التي تتألف من الإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، وخسائر انخفاض قيمة الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية وصافي إيرادات الرسوم والعمولات والإيرادات والمصروفات الأخرى.

تشتمل موجودات ومطلوبات القطاع على الموجودات والمطلوبات التشغيلية، كونها تمثل معظم بنود الميزانية العمومية.

٣١. التحليل حسب القطاع (تتمة)

النتائج التشغيلية للقطاع

فيما يلي المعلومات المقدمة إلى المجلس حول القطاعات المعلنة:

	الأعمال المصرفية للأفراد	الأعمال المصرفية للشركات	الخزينة	أخرى	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦					
صافي الإيرادات من الاستثمار في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	٩٨,٣٩٢	١٧٩,٩٩٢	١٠,٥٥٩	-	٢٨٨,٩٤٣
إيرادات من الاستثمارات في الأوراق المالية	-	-	٨٣,٧٧٨	-	٨٣,٧٧٨
خسائر انخفاض قيمة الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	(٣٢,٠٤٤)	(١٠٤,٣٨٩)	١,٨٠٨	-	(١٣٤,٦٢٥)
صافي إيرادات الرسوم والإيرادات الأخرى	٢٥,٣٩٦	٣٥,٧٨٠	١٨,٥٠٥	٥٢,٨٦٣	١٣٢,٥٤٤
تكلفة الموظفين	(٥٦,٧٤١)	(١٩,٩٥٠)	(٣,٦٧٧)	(٩٨,٣٠٨)	(١٧٨,٦٧٦)
المصروفات العمومية والإدارية	(٢٢,٩١٣)	(٢,٦٣٢)	(٣,٧٩٨)	(٢٢,٠٥٩)	(٥١,٤٠٢)
استهلاك ممتلكات ومعدات	-	-	-	(١٥,٠١٧)	(١٥,٠١٧)
الأرباح / (الخسائر) التشغيلية	١٢,٠٩٠	٨٨,٨٠١	١٠٧,١٧٥	(٨٢,٥٢١)	١٢٥,٥٤٥
قطاع الموجودات	٣,٧٧٥,٢٤٦	٩,١٣٦,٥٧٦	١,٨٤٨,٥٨٤	١,٢٤١,١٧٠	١٦,٠٠١,٥٧٦
قطاع المطلوبات	٢,٠٦٧,٩٦٤	١١,١٥٩,٥٨٠	٣٩١,٤١٧	٣٧١,١٨٤	١٣,٩٩٠,١٤٥

	الأعمال المصرفية للأفراد	الأعمال المصرفية للشركات	الخزينة	أخرى	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥					
صافي الإيرادات من الاستثمار في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	١٠١,٢٣٦	١٩٨,٨٢٠	١٠,٧٣٢	٢٣٢	٣١١,٠٢٠
إيرادات من الاستثمارات في الأوراق المالية	-	-	٣٠,٩٢٩	-	٣٠,٩٢٩
خسائر انخفاض قيمة الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	(٣٥,٧٧٣)	(٢٣,٧٩٠)	(٦,٦٢٢)	-	(٦٦,١٨٥)
صافي إيرادات الرسوم والإيرادات الأخرى	٢١,٨٩٢	٤٧,١٤٦	٥,٦٤٥	٤,٩٨٦	٧٩,٦٦٩
تكلفة الموظفين	(٦١,٨٧٠)	(١٧,١٨٣)	(٢,٥٣٢)	(٨٢,١٤٣)	(١٦٣,٧٢٨)
المصروفات العمومية والإدارية	(٢٠,٤٦٠)	(٢,٧٤٦)	(٣,١٠٢)	(٢٦,٤٤٠)	(٥٢,٧٤٨)
استهلاك ممتلكات ومعدات	-	-	-	(١٦,٨٨٢)	(١٦,٨٨٢)
(الخسائر) / الأرباح التشغيلية	٥,٠٢٥	٢٠٢,٢٤٧	٣٥,٠٥٠	(١٢٠,٢٤٧)	١٢٢,٠٧٥
قطاع الموجودات	٢,٨٣٦,١٦٠	٨,٥٤٦,٢٥٨	١,٦٦٤,٦٨٤	١,٢٧٤,٥٤٦	١٤,٣٢١,٦٤٨
قطاع المطلوبات	١,٤٣٩,١١١	١١,٣٦٦,٤٨٤	٤,٤١٦	٢٨٠,٧٨٨	١٣,٠٩٠,٧٩٩

٣١. التحليل حسب القطاع (تتمة)

النتائج التشغيلية للقطاع (تتمة)

إيرادات من منتجات وخدمات رئيسية

تم الإفصاح عن الإيرادات من المنتجات والخدمات الرئيسية في إيضاح ٢٢ حول البيانات المالية الموحدة.

معلومات تتعلق بكبار العملاء

لم تصل نسبة مساهمة أي عميل إلى ١٠% أو أكثر من تلك النسبة في إيرادات المجموعة سواء للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ أو ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

٣٢. بيان استحقاق المطلوبات المالية

	٢٠١٦		
	حتى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
ودائع العملاء الإسلامية	١١,٠٣١,٨٩٦	٦٦,٠٠٠	١١,٠٩٧,٨٩٦
مطلوب من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى	١,٦٩٧,٧٩٨	٨٤٤,٦٧٤	٢,٥٤٢,٤٧٢
مطلوبات أخرى	٩٣,٢٤٧	-	٩٣,٢٤٧
	١٢,٨٢٢,٩٤١	٩١٠,٦٧٤	١٣,٧٣٣,٦١٥
الالتزامات والمطلوبات الطارئة	١,٤٩٧,٦٢٧	٨٤,٢٩١	١,٥٨١,٩١٨

	٢٠١٥		
	حتى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
ودائع العملاء الإسلامية	١٠,٩٣١,١٢٦	٨١,٠٠٠	١١,٠١٢,١٢٦
مطلوب من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى	٣٣٠,٥٢٥	١,٤٨٧,٣٦٣	١,٨١٧,٨٨٨
مطلوبات أخرى	٥٣,١٩٠	٥٣,١٩٠	٥٣,١٩٠
	١١,٣١٤,٨٤١	١,٥٦٨,٣٦٣	١٢,٨٨٣,٢٠٤
الالتزامات والمطلوبات الطارئة	١,٣١٦,٦٩٦	١١٣,٤٦٩	١,٤٣٠,١٦٥

٣٣. الشركات التابعة

وعلاوة على ما ورد أعلاه، يمارس المصرف كذلك أنشطة إيداع مع مختلف المنشآت ذات الأغراض الخاصة. قد تم تضمين تلك المعاملات في البيانات المالية الموحدة عملًا بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠.

فيما يلي قائمة بالشركات التابعة الموحدة من جانب المصرف بناءً على تقدير السيطرة:

اسم الشركة التابعة	نسبة الملكية		بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية
	٢٠١٦	٢٠١٥		
عجمان لإدارة الموجودات	١٠٠%	١٠٠%	الإمارات العربية المتحدة	شركة ذات أغراض تجارية خاصة
عجمان لاستثمار رأس المال	١٠٠%	١٠٠%	الإمارات العربية المتحدة	شركة ذات أغراض استثمارية خاصة
عجمان للتطوير ش.م.ح	١٠٠%	١٠٠%	الإمارات العربية المتحدة	شركة ذات أغراض تجارية خاصة
عجمان للسيارات ذ.م.م.	١٠٠%	١٠٠%	الإمارات العربية المتحدة	شركة ذات أغراض تجارية خاصة

٣٣. الشركات التابعة (تتمة)

تم تسجيل الشركات ذات الأغراض الخاصة في سلطة المنطقة الحرة بعجمان تحت اسم حكومة عجمان.

بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، تم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ إيداع مبلغ ١٣٥ مليون درهم (٢٠١٥: لا شيء) في شركة عجمان للسيارات ذ.م.م.، وهي شركة تابعة أنشأت بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٦ يمتلك فيها المصرف نسبة ٩٩% من رأس المال القانوني و١٠٠% من ملكية المنفعة.

٣٤. المساهمات الاجتماعية

بلغت قيمة المساهمات الاجتماعية (بما في ذلك التبرعات والأعمال الخيرية) التي قامت بها المجموعة خلال السنة ١,٥ مليون درهم (٢٠١٥: ١٧ ألف درهم).

٣٥. اعتماد البيانات المالية الموحدة

تم اعتماد البيانات المالية الموحدة وإجازة إصدارها من قبل مجلس إدارة المصرف بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠١٧.